

جامعة أدرار  
كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير  
قسم العلوم التجارية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر  
شعبة : علوم مالية ومحاسبة  
تخصص : مالية المؤسسة

## التشخيص المالي في شركات التأمين

دراسة حالة للشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT وكالة أدرار

اشرف الدكتور  
\* د. بوكار عبد العزيز

إعداد الطلبة  
\* لغزال عبد العزيز  
\* رحموني عبد السلام

### لجنة المناقشة

جامعة أدرار

رئيسا

د/ بلال بوجمعة

جامعة أدرار

مشرفا

د/ بوكار عبد العزيز

جامعة أدرار

ممتحنا

أ / حدادي عبد الغني

# شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

"وما توفيتي إلا بالله عليه توكلت وإليه أهب"

صدق الله والعظيم

نوجه بالشكر والثناء للأستاذ المشرف الدكتور /بوكر عبد العزيز على توجيهاته وإرشاداته القيمة .

كما نقدم بجزيل الشكر إلى المدير العام وكذاتئيس مصلحة المحاسبة للوكالة الولائية للتأمين الشامل Iacat

على التسهيلات والمعلومات والتوجيهات المقدمة في إطار هذا البحث .

كما لا نسي بهذه المناسبة أن نخص بالشكر والإمتنان لكل الأساتذة وزملاء الدراسة من طلبة وطالبات

الذين ساهموا في إنجاز دفعة ماستر مالية المؤسسة 2017/2018

وثني على كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث .

الباحثان

## قائمة المحتويات

I.....	ملخص.....
II.....	قائمة الجداول.....
III.....	قائمة الأشكال.....
IV.....	قائمة الملاحق.....
د، ج، ب، أ.....	مقدمة عامة.....
02.....	<b><u>الفصل الأول مدخل عام للتأمين</u></b> .....
02.....	تمهيد.....
03.....	<b><u>المبحث الأول</u></b> مفاهيم أساسية حول التأمين.....
03.....	<b><u>المطلب الأول</u></b> عموميات حول التأمين.....
03.....	أولا مفهوم التأمين.....
04.....	ثانيا أركان التأمين.....
06.....	<b><u>المطلب الثاني</u></b> أنواع التأمين ومميزاته.....
06.....	أولا ومميزات نشاط التأمين.....
06.....	ثانيا أنواع التأمين.....
09.....	<b><u>المطلب الثالث</u></b> إجراءات تأدية الخدمة التأمينية في شركات التأمين.....
09.....	أولا تعريف شركة التأمين.....
09.....	ثانيا تصنيفات شركة التأمين.....
10.....	ثالثا إجراءات تأدية الخدمة التأمينية.....
12.....	<b><u>المبحث الثاني</u></b> واقع سوق التأمين في الجزائر.....
12.....	<b><u>المطلب الأول</u></b> الأهمية الاقتصادية للتأمين.....
12.....	أولا الدور الاقتصادي للتأمين.....

13.....	ثانيا علاقة التأمين بالمتغيرات الاقتصادية.....
14.....	<u>المطلب الثاني</u> مراحل تطور سوق التأمين في الجزائر.....
14.....	أولا المرحلة الإستعمارية قبل (1962).....
14.....	ثانيا المرحلة الإنتقالية (1962-1965).....
15.....	ثالثا مرحلة الإحتكار (1966-1972).....
15.....	رابعا مرحلة التخصص (1973-1979).....
15.....	خامسا مرحلة ما قبل تحرير سوق التأمين (1980-1994).....
16.....	سادسا مرحلة تحرير سوق التأمين (إبتداء من 1995).....
17.....	<u>خلاصة الفصل الأول</u> .....
19.....	<u>الفصل الثاني الإطار المفاهيمي للتشخيص المالي</u> .....
19.....	تمهيد.....
20.....	<u>المبحث الأول</u> مدخل عام للتشخيص.....
20.....	<u>المطلب الأول</u> عموميات حول التشخيص.....
20.....	أولا مفهوم التشخيص.....
21.....	ثانيا أهمية التشخيص.....
22.....	<u>المطلب الثاني</u> أنواع التشخيص.....
22.....	أولا التشخيص الشامل.....
22.....	ثانيا التشخيص الإستراتيجي.....
23.....	ثالثا التشخيص السريع.....
23.....	رابعا التشخيص الوظيفي.....
24.....	خامسا التشخيص المالي.....
25.....	<u>المطلب الثالث</u> شروط التشخيص ومراحله.....

25.....	أولا شروط التشخيص.....
27.....	ثانيا مراحل التشخيص.....
28.....	ثالثا مصادر معلومات التشخيص.....
30.....	<u>المبحث الثاني</u> تقنيات التشخيص المالي.....
30.....	<u>المطلب الأول</u> إعداد الميزانية المالية المختصرة.....
30.....	أولا ترتيب الاصول.....
31.....	ثانيا ترتيب الخصوم.....
33.....	<u>المطلب الثاني</u> تحليل الميزانية المالية.....
33.....	أولا التحليل بواسطة مؤشرات التوازن.....
34.....	ثانيا التحليل بواسطة النسب.....
39.....	<u>المطلب الثالث</u> تحليل توازنات الاستغلال.....
39.....	أولا الأرصدة الوسيطة للتسيير.....
44.....	ثانيا تحليل الأخطار.....
47.....	خلاصة الفصل الثاني.....
49.....	<u>الفصل الثالث</u> التشخيص المالي لشركات التأمين "دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل".....
49.....	تمهيد.....
50.....	<u>المبحث الأول</u> تقديم عام عن الشركة.....
50.....	<u>المطلب الأول</u> نشأة وتعريف الشركة الجزائرية للتأمين الشامل.....
52.....	<u>المطلب الثاني</u> الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين الشامل.....
52.....	أولا على المستوى العام.....
53.....	ثانيا على المستوى الجهوي.....
54.....	<u>المطلب الثالث</u> أهداف ومنتجات الشركة.....

54.....	أولا أهداف الشركة الجزائرية للتأمين الشامل
54.....	ثانيا منتجات الشركة الجزائرية للتأمين الشامل
56.....	<u>المبحث الثاني</u> الشركة الجزائرية للتأمين الشامل "الوكالة الولائية بأدرار"
56.....	<u>المطلب الأول</u> مختلف المصالح الأساسية لوكالة أدرار
56.....	أولا المصالح التنظيمية لوكالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل بأدرار
57.....	ثانيا التدفقات المعلوماتية بين مختلف مصالح الوكالة
58.....	<u>المطلب الثاني</u> تحديد الوضعية المالية للشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT) وكالة أدرار
58.....	أولا إعداد الميزانية المالية المختصرة
59.....	ثانيا أهم المؤشرات المحسوبة في الدراسة
59.....	ثالثا النتائج المتوصل إليها
62.....	رابعا الأدوات والبرامج المستخدمة
63.....	خامسا تحليل النتائج المتوصل إليها
65.....	<u>خلاصة الفصل</u>

خاتمة عامة

## ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور التشخيص المالي في تحديد الوضعية المالية للشركة الجزائرية للتأمين الشامل لولاية أدرار، لتحقيق أهداف هذه الدراسة والاجابة على تساؤلاتها، اعتمد الطالبان في جمع البيانات المتعلقة بموضوع وذات الصلة، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة، أما الإطار العملي فقد تم تطبيقه على الشركة الجزائرية للتأمين الشامل LA CAAT اعتمادا على إعداد دراسة حالة للوضعية المالية لهذه المؤسسة باستخدام المنهج التحليلي، والمنهج التاريخي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- تتمثل نقاط قوة المؤسسة في هامش الأمان الكبير، نسبة الاستقلالية المالية الجيدة، الإعتماد على الأموال الخاصة بشكل كبير

- تمثلت نقاط ضعف المؤسسة في القابلية للسداد، وهذا يعني أنها لا تقوم باستثمار كل الأموال المتحصل عليها من الديون الطويلة الأجل

**الكلمات المفتاحية:** التشخيص المالي، نقاط القوة، نقاط الضعف.

## Sommaire

Cette étude visait à identifier et indiquer le rôle du diagnostic financier pour déterminer la situation financière de la compagnie d'assurance complète algérienne pour l'état de l'Adrar, pour atteindre les objectifs de cette étude et de répondre à ses questions, les étudiants ont adopté des données sur le sujet et la collecte pertinente, et qui a été obtenu des données secondaires, qui forment le cadre théorique de l'étude, le cadre opérationnel a été appliqué à l'assurance complète de la société algérienne IA "CAAT" en fonction de l'état de préparation de la situation financière de cette étude institution en utilisant la méthode d'analyse descriptive, l'approche historique, l'étude a conclu qu'un ensemble de résultats, y compris:

-Les points forts de l'institution sont la grande marge de sécurité, le ratio de bonne indépendance financière, le recours à des fonds privés significativement

-Les faiblesses de l'institution étaient dans la capacité de payer, ce qui signifie qu'elle n'investit pas tout l'argent obtenu de la dette à long terme

**Mots-clés:** diagnostic financier, Les points forts, les points faibles

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
52	الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات	الشكل رقم 01-03
53	الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات على المستوى الجهوي	الشكل رقم 02-03
56	الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات -وكالة ادرار-	الشكل رقم 03-03
60	تطور عناصر أصول وخصوم الشركة	الشكل رقم 04-03
60	تمثيل بياني للتوترات المالية لشركة	الشكل رقم 05-03
61	تمثيل بياني لنسب السيولة للشركة	الشكل رقم 06-03
62	نسب التمويل	الشكل رقم 07-03
62	مؤشرات المردودية	الشكل رقم 08-03



قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
58	الميزانيات المالية للشركة الجزائرية للتأمين الشامل	الجدول رقم 01-03
59	أهم المؤشرات المحسوبة	الجدول رقم 02-03
60	تطور قيم التوازنات المالية للشركة	الجدول رقم 03-03
61	تطور نسب السيولة للشركة	الجدول رقم 04-03
61	تطور نسب التمويل	الجدول رقم 05-03
62	تطور نسب المردودية	الجدول رقم 06-03

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
69	جانب الأصول من الميزانية المالية لسنة 2016	الملحق رقم 01-03
70	جانب الخصوم من الميزانية المالية لسنة 2016	الملحق رقم 02-03
71	جانب الأصول من الميزانية المالية لسنة 2015	الملحق رقم 03-03
72	جانب الخصوم من الميزانية المالية لسنة 2015	الملحق رقم 04-03
73	جانب الأصول من الميزانية المالية لسنة 2014	الملحق رقم 05-03
74	جانب الخصوم من الميزانية المالية لسنة 2014	الملحق رقم 06-03



# عامّة

لم يكن التأمين نشاط حديث العهد بل نشط قديما مع فكرة التعاون وتطور والتقدم حياة الانسان الى ان وصل الى الصورة التي هو عليها في عصرنا الحديث زيادة على اعتباره وسيلة للحماية من الخطر فهو ايجابيا في العديد من المتغيرات الاقتصادية والاهم من ذلك كله انه يعمل على تعبئة المدخرات في سبيل تمويل الاستثمارات المنتجة والتي تعتبر ركيزة لتقدم .

والجزائر كغيرها من دول العالم الثالث اختارت غداة الاستقلال نموذجا تنمويا شائعا انذاك وهو احتكار الدولة للمعاملات الاقتصادية بما فيها قطاع التامين والذي لا يختلف دوره كثيرا نظرا لمساهمته الفعلية في النشاط الاقتصادي في تنفيذ الخطط الانمائية والتي تسعى الدولة الجزائرية الى تحقيقها .

تتولى القيام بأنشطة التامين هيئات خاصة او عامة تعرف بشركات التامين والتي لها دور عظيم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي لافراد المجتمع ، وهي نوع من المؤسسات المالية تتحصل على الاموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها مقابل عائد وذلك اما بطريقة مباشرة او غير مباشرة .

وكغيرها من الشركات الأخرى تسعى شركة التامين الى تعظيم حصتها السوقية من اجل الهيمنة على السوق التاميني من جهة ومن جهة اخرى ارضاء زبائننا بتسديد التزاماتها في اوقاتها المحددة والحفا على ولاء عملائها وسمعتها في السوق .

ونظرا لاهمية شركات التامين في الحياة الاقتصادية كان لابد من الاهتمام بوضعيتها المالية وذلك من خلال التقييم الدوري المتمثل في التشخيص المالي لادائها بغية استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف فالتشخيص المالي اسلوب تستعمله جل الشركات للتأكد من قدرة الشركة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها وحماية حقوق حملة الوثائق وعدم الاضرار بسوق التامين والاقتصاد ككل ، فالمشخص يستند في تشخيصه على مجموعة من المؤشرات المساعدة التي تعكس الاداء المالي للشركة .

**أولاً- تحديد الإشكالية:** تعتبر نسب التحليل المالي من اهم الادوات المستخدمة في تحليل الاداء المالي لشركات التامين، ومن ابرزها نسب المردودية ،نسب السيولة ومما سبق تبرز معالم التساؤل الرئيسي الذي يمكن صياغته في الشكل التالي :

**ماهي المؤشرات التي يمكن من خلالها تشخيص الوضعية المالية لشركة التأمين ؟**

**ثانيا- التساؤلات الفرعية**

ماهو تعريف التشخيص المالي

ما المقصود بتشخيص الوضعية المالية

ما هو واقع النشاط التأميني في الجزائر

**ثالثا-أهمية الدراسة:** تتجلى أهمية البحث من خلال أهمية موضوع " تشخيص الوضعية المالية"، حيث يعد موضوعا شاسعا ومهما، اذ يساهم في ابراز نقاط القوة و نقاط الضعف الا ان اهمية دراستنا هذه نابعة من الاقتصار على تحديد الوضعية المالية لشركة التأمين لما لها من خصوصية عن باقي الشركات، كون المنتج التأميني غير ملموس.

#### رابعا- أهداف الدراسة

- محاولة اعطاء صورة مبسطة لنشاط شركات التأمين

- محاولة الوقوف على واقع تطبيق التشخيص المالي في شركات التأمين

- اعطاء تعريف لعملية التشخيص المالي

**خامسا- منهج الدراسة:** نظرا لطبيعة الموضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الموضوعية سابقا فإننا استخدمنا :

- **المنهج الوصفي:** الذي نراه مناسباً وموافقاً لموضوع بحثنا حيث اعتمدناه في تقديمنا للاطار العام للتأمين ووصف شركات التأمين كذلك التعريف بالتشخيص المالي ومختلف تقنياته.

- **المنهج التاريخي:** الذي ظهر في عرضنا لنشأة التأمين وتطور قطاع التأمين في الجزائر حسب التسلسل الزمني.

**سادسا-حدود الدراسة:** تم تاطير البحث ضمن الحدود المكانية والزمانية كما يلي:

- **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية في الشركة الجزائرية للتأمين الشامل LA CAAT -وكالة أدرار-

- **الحدود الزمانية:** تناولت دراستنا المدة بين 2014-2016 فيما يتعلق بحالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل، اما فترة الدراسة قد امتدت من 05 مارس 2018 الى غاية 15 افريل 2018.

**سابعا-هيكل الدراسة:** وقد قمنا بتقسيم دراستنا هذه إلى ثلاثة فصول، فصلان نظريان والثالث تطبيقي وقد تم عنونها كالآتي:

الفصل الأول-مدخل عام للتأمين

الفصل الثاني- عموميات حول التشخيص

الفصل الثالث-تحديد الوضعية المالية في شركة التأمين -دراسة حالة الوكالة الولائية للتأمين الشامل بأدرار

**ثامنا-ادوات الدراسة:** تتمثل الأدوات التي اعتمدنا عليها في الدراسة في جانبين:

-**الجانب النظري:** حيث اعتمدنا على مصادر متنوعة باللغة العربية والاجنبية تم الحصول عليها عن طريق البحث المكتبي والبحث في الشبكة العنكبوتية، وهي تختص بمعالجة جوانب الموضوع بشكل مباشر او غير مباشر.

-**الجانب التطبيقي:** تم الاعتماد على:

-ادوات التحليل المالي.

-الزيارات الميدانية للشركة محل الدراسة التي تحصلنا من خلالها على البيانات والمعلومات المتعلقة بالشركة.

-برنامج الجداول الالكترونية Microsoft Excel 2007

**تاسعا- الدراسات السابقة**

1- سليمة طبابية " تقييم الاداء المالي لشركات التأمين " دراسة تطبيقية على الشركة الوطنية للتأمين ورقلة خلال الفترة (2010-2013) تشابه هذه الدراسة مع دراستنا في الإعتماد على مؤشرات التحليل المالي في حين كان الإختلاف في المؤسسة محل الدراسة، وهدفت هذه الدراسة إلى مالي:  
- الإطلاع على واقع شركات التأمين في الجزائر بشكل عام ومعرفة بنيتها التحتية  
- قياس مدى إهتمام المسيرين في الشركات الجزائرية للتأمين ومدى إعتمادهم على المحاسبة في عملية إتخاذ القرارات

وخلصت إلى النتائج التالية:

- ضرورة تأسيس مجلس للمعايير المحاسبية في الجزائر يتولى مراجعة النظام المحاسبي المعتمد

- إعداد دورات في معايير الإبلاغ المالي الدولية ذات مستويات تعليمية مختلفة تتوافق مع إحتياجات المؤسسات

2- سمية ساهل، مبروكة بركة" تقييم الأداء المالي لشركات التأمين " باستخدام المؤشرات المالية دراسة

حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA بأدرار للفترة ( 2009-2013) وتشابهت مع دراستنا في إستخدام مؤشرات الأداء المالي، واختلفت في المؤسسة محل الدراسة

3- بن خليفة عزيزة، بن جدو مبروكة "أثر التسويق بالعلاقات في المؤسسات الخدمية على رضى الزبون" دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT وتتشابه مع دراستنا، في المؤسسة محل الدراسة

**عاشرا: صعوبات الدراسة**

- عدم وجود المعلومات الكافية في المؤسسة محل الدراسة

- صعوبة صياغة المصطلحات والمعلومات بعد ترجمتها من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية

- عدم تحقق التوازن ما بين المعلومات في الجانب النظري (المعلومات المتناولة في المسار الدراسي) مع الجانب التطبيقي (المعلومات في المؤسسة محل الدراسة)





## الفصل الأول : مدخل عام للتأمين

تمهيد :

التأمين فكرة قديمة نشأت مع نشأة الإنسان نفسه، وتطورت بتطوره، فلم يكن في وسع الإنسان أن يعيش أبدا دون أن يضع في أيدي الآخرين درءا للمخاطر أو المصائب التي تصيبه أو تصيب أمواله ويقال أن الفراعنة كونو جمعيات فيما بينهم لتحمل أعباء وتكاليف الوفاة ودفن الموتى، كما كان تجار العرب خلال رحلتي الشتاء والصيف، يتفقون فيما بينهم على تعويض من ينفق له جمل أثناء الرحلة من أرباح التجارة الناتجة عن هذه الرحلة، وذلك بأن يدفع كل عضو نسبة مما حققه من أرباح في تلك الرحلة، ومع تطور الحياة وظهر المجتمعات الحديثة أصبح من العسير على الأفراد أن يتجمعوا بعدد كاف لمجابهة المخاطر، لذا كان من الطبيعي ظهور شركات التأمين لتقوم بمهمة الترويج للفكرة بين الأفراد.

## المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول التأمين

يعتبر التأمين في مفهومه البسيط إعطاء الأمان من أجل مواجهة الخطر المحتمل وقوعه في المستقبل، ذلك حتى يعطي الثقة اللازمة للمستثمر من أجل اختراق عالمه المجهول، فيعد هذا الأخير أي التأمين العنصر الداحض إلى كل العراقيل الإجتماعية و الإقتصادية و حتى الأمنية منها في بعض الأحيان، وذلك من خلال ميزته الخاصة في دعم الإنسان المستثمر في حالة وقوع الضرر. ولذلك يسارع الإنسان منذ الأزل إلى ابتكار هذه التقنية التي توفر له الظروف المناسبة للإنتاج و العمل.

### المطلب الأول :عموميات حول التأمين

#### أولا : مفهوم التأمين

**1- عرفه الفقيه الفرنسي هيمار:** هو "عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين على تعهد لصالحه أو لصالح الغير في حالة تحقق خطر معين من المؤمن الذي يأخذ على عاتقه مجموعة من المخاطر وتجري المقاصة وفقا لقوانين الإحصاء"<sup>1</sup>

**2- عرفه الفقيه الفرنسي مارسيل بلانيول:** عرف التأمين بقوله " التأمين هو عقد يتعهد بمقتضاه شخص يسمى المؤمن بأن يعوض لشخص آخر يسمى المؤمن له عن خسارة احتمالية يتعرض لها هذا الأخير مقابل مبلغ من النقود يسمى القسط الذي يقوم المؤمن له بدفعه للمؤمن"<sup>2</sup>.

**3- تعريف المشرع الجزائري:** عرف المشرع الجزائري التأمين في المادة 619 من القانون المدني الجزائري التأمين بأنه : " عقد يلزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي الى المؤمن له او الى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال، أو ايراد، أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد ،وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى ،يؤديها المؤمن له للمؤمن " <sup>3</sup>.

من التعاريف السابقة يمكن الخروج بتعريف شامل للتأمين بأنه : عقد بين طرفين ، يسمى الطرف الأول بالمؤمن (شركة التأمين ) ، ويسمى الطرف الثاني بالمؤمن له ، ويلتزم بموجب هذا العقد بأن تدفع شركة التأمين مبلغ من المال أي تعويض مادي إلى المؤمن له عند تعرضه لحادث أو خطر مبين ومثبت في عقد التأمين يؤدي إلى خسارة مادية أو جسمية للمؤمن له .

<sup>1</sup> عبد الهادي السيد، محمد تقي الحكيم، عقد التأمين حقيقة مشروعة - دراسة مقارنة - منشورات الحلبي - الحقوقية، بيروت 2003، ص28

<sup>2</sup> أسامة عزمي ، شيقري نوري موسى ، إدارة الخطر والتأمين ، دار الحامد لنشر والتوزيع ، عمان ، 2006 ، ص89

<sup>3</sup> راشد راشد ، التأمينات في القانون الجزائري، الطبعة 02، (الجزائر) ص 43،48

## ثانيا :أركان التأمين

**1- عقد التأمين :** وهو اتفاق بين طرفين وله نفس الصفة القانونية لأي عقد في القانون المدني ، يتعهد الطرف الأول فيه ويسمى المؤمن " INSURER " بتعويض الخسارة المحققة نتيجة وقوع الخطر المؤمن منه وهو مبلغ لايتعدى المبلغ المنصوص عليه في عقد التأمين "مبلغ التأمين SUM ASSRE" في مقابل أن يقوم الطرف الثاني "المؤمن له ASSURED" والذي يريد أن يحول الخطر على عاتقه بدفع مبلغ معين أو عدة مبالغ منتظمة "القسط PROMIUM " على أن يستحق التعويض عند الخطر المؤمن منه ويكون لصالح "المستفيد BENEFICIARY" ،حيث أن المستفيد قد يكون الشخص نفسه المؤمن له ،او شخص آخر يشترط أن يكون التأمين لصالحه وعقد التأمين رضائي بمعنى أنه يتم الا بتقابل كل من الايجاب والقبول من طرفيه ،حيث يقوم الشخص الذي له مصلحة في عملية التأمين بطلب التأمين من خطر معين لصالحه او لشخص آخر مستفيد ، هذا الخطر قد يهدده في شخصه او ممتلكاته أو في ثروته أو في مركزه المالي بصفة عامة هذا الطلب يجب أن يقابل بالموافقة من الطرف الآخر وهو المؤمن ،وعند الموافقة وتقابل ارادتي الطرفين يصبح العقد قائما قانونا وملزم للطرفين كلا على حسب التزامه حيث يتأكد هذا التعاقد بتحرير وثيقة التأمين.

**2- وثيقة أو بوليصة التأمين:** بمجرد اتفاق أطراف العملية التأمينية تصدر بوليصة التأمين لإثبات عقد التأمين للأطراف وعملية التراضي بينهما ، ويظهر في هذه الوثيقة تقديم لها ، ثم كل شروط العقد سواء كانت عامة أو خاصة، إلى جانب البيانات المتعلقة بالتأمين.

وتختلف الوثائق في نموذجها باختلاف وضع الشيء موضوع التأمين والغرض من العملية التأمينية وما تقوم بتغطيته من أخطار ، حيث توجد وثيقة تأمين فردية تصدر لصالح شخص محدد وتغطي خطرا يهدده أو شيء محدد يكون موضوع التأمين، ومن أمثلة ذلك تأمين الحياة التي يتعاقد فيها الزوج لمصلحة زوجته إذا حدثت الوفاة في سن معينة .

وبصفة عامة توجد الأنواع التالية من وثائق التأمين(إلى جانب وثائق تأمين الحياة)<sup>1</sup>:

- وثائق تأمين المحلات التجارية.
- وثائق تأمين الممتلكات الشخصية للأفراد .
- وثائق التأمين على النقود المنقولة .
- وثائق التأمين على البضائع(سواء كانت مفتوحة أو مغلقة) .
- وثائق التأمين على أمتعة المسافرين .

<sup>1</sup> مختار محمود الهانسي، مقدمة في الخطر والتأمين ، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر ، 1992 ص 80

- وثائق التأمين على السفن البحرية.

- وثائق التأمين على السفن النهرية.

- وثائق التأمين على وسائل النقل البري.

- وثائق التأمين على وسائل النقل الجوي.

وتشمل هذه الوثائق تغطية الأخطار التي تتعرض لها وسائل النقل كأخطار التصادم أو الحريق، أو الفقد الكلي والجزئي.

**3- المؤمن:** وهو الشخص أو الشركة والذي يقوم بتغطية قيمة التأمين لطالب التأمين ضد الخطر المؤمن ضده.<sup>1</sup>

**4- قسط التأمين:** ويمثل التزام المؤمن له في عقد التأمين وهو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له للمؤمن مقابل التزام هذا الأخير بتحمل الخطر، ويعتبر كذلك وهو المقدار النقدي الذي يلتزم المتعاقد بدفعه بصورة أو بأخرى إلى المؤمن ، وذلك مقابل العملية التأمينية أي مقابل الحماية التأمينية التي يضمنها المؤمن للمؤمن له حيث يقوم المؤمن في هذه الحالة بالوفاء بالالتزام عن طريق دفع مبلغ التأمين المتفق عليه. أو مقدار التعويض اللازم ، ولا يعتبر التأمين نافذاً إلا بعد تسليم وثيقة التأمين ودفع القسط الأول.<sup>2</sup>

**5-مدة التأمين:** حيث أن عقد التأمين يعتبر من العقود الزمنية أي مرتبطة بمدة محددة تبيينها وثيقة

التأمين ويكون خلالها عقد التأمين سارياً ففي التأمينات الممتلكات تكون مدة سنة وفي التأمين النقل قد

تكون المدة أقل من سنة حتى وصول البضاعة ، أما في تأمينات الحياة فتكون لأكثر من سنة وفي

تأمينات أخطار المقاولات تكون المدة حتى انتهاء تنفيذ المشروع.<sup>3</sup>

**6- المؤمن له:** وهو الشخص المعرض للخطر سواء في شخصه أو في ممتلكاته أو في ذمته المالية

وهو طالب التأمين ويلتزم بدفع قسط التأمين لشركة التأمين.

**7- مبلغ التأمين:** المبلغ الذي يلتزم المؤمن بدفعه للمؤمن له أو المستفيد عند تحقق الخطر المؤمن

ضده والعلاقة بين قسط التأمين ومبلغ التأمين علاقة طردية.

<sup>1</sup> أسامة عزمي، شيقري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، مرجع سبق ذكره ص 89

<sup>2</sup> عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم ، عقد التأمين حقيقة مشروعة - دراسة مقارنة ،مرجع سبق ذكره ص29

<sup>3</sup> عيد احمد أبو بكر، إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 ص 92

## المطلب الثاني : أنواع التأمين ومميزاته

**أولاً: مميزات نشاط التأمين** نظرا للطبيعة الخاصة للخدمة التي يقدمها النشاط التأميني فإنه يختلف عن بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى في ما يلي:<sup>1</sup>

- 1- تتمتع الشركات التي تقوم بالتأمين وإعادة التأمين بالثقة المالية العالية لأنها تقدم خدمة آجلة بدون ضمان أو رهن حاضر، لذلك فالضمان الوحيد هو رأس المال والاحتياطيات، بالإضافة إلى ضرورة الإشراف الحكومي على هذه المنشآت لحماية حقوق حملة الوثائق المحافظة على المدخرات الوطنية
- 2- تتميز سلعة التأمين بأنها خدمة مؤجلة، وهذا يتطلب طرق خاصة في تنظيم وإدارة منشآت التأمين خصوصا في مجال التسويق والدعاية والإعلان وأيضا في تصميم وتقييم النظام المحاسبي
- 3- لا تخضع أسعار التأمين لقوانين العرض والطلب وإنما يتطلب تسعير الخدمة خبرة فنية بعمليات التأمين.

4- التدخل الحكومي واضح في مجال النشاط التأميني حيث يوضح ويبين كيفية أعمال النظام المحاسبي في هذه الوحدات والآلية التي ينفذ بها.

5- نظرا للفترة الزمنية التي تمتد خلالها عقود التأمين، فإنه يصعب على المحاسب تحديد نتيجة النشاط التأميني بدقة، فبعض العقود مثل عقود التأمين على الحياة تمتد لفترة طويلة، وبالتالي هناك مصروفات لا يمكن تحديد قيمتها بدقة إلا في نهاية مدة العقد، وعليه فإن الأرباح التي تحققها شركة التأمين تعتبر تقديرية بعكس الحال في المنشآت الصناعية والتجارية، التي يمكن لها أن تحدد نتائج أعمالها في نهاية السنة المالية.

6- على شركة التأمين أن تستثمر الأموال المتاحة لديها، ولكن في وضوء ما هو محدد في القانون سواء بالنسبة لأوجه الإستثمار الواجب الإستثمار فيها أو النسب التي يحددها القانون لكل نوع من أنواع الإستثمار

7- معظم شركات التأمين تعمل في فروع تأمين مختلفة، (تأمينات الحياة، تأمينات الممتلكات...) ويجبر القانون شركات التأمين على إعداد قوائم مالية لكل فرع، بالإضافة إلى ميزانية مجمعة .

**ثانيا: أنواع التأمين** هناك العديد من التقسيمات الخاصة بالتأمين، وهي تختلف باختلاف المعيار المستخدم ونميز منها:

<sup>1</sup> ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، طبعة أولى، ص 7

## 1- من حيث طبيعة التأمين ونميز حسب هذا المعيار نوعين من التأمين هما :<sup>1</sup>

**1-1 التأمين الإختياري:** حيث يقوم التأمين أساسا على الاختيار بالنسبة لكل من المؤمن و المؤمن له و لا توجد أي صورة من صور الإلجبار على المؤمن في قبول تغطية الخطر أو عدمه، كما أن للمؤمن له مطلق الحرية و بإرادة كاملة في الإقدام علىعملية التأمين ،فهو تأمين اختياري للمؤمن و المؤمن له على حد سواء،و التأمين في هذه الحالة من وجهة نظر شركة تحقيق الربح .

**1-2 التأمين الإجباري:** هي إجبارية وليس لإرادة الشخص دخل فيها وليس برغبته قبولها أو رفضها، وغالبا ما تقوم الدولة بدور المؤمن ولصالح الطبقات متوسطي الدخل ، وهي التي تحدد نوعية وأعداد المؤمن لهم وتحدد شروط ذلك ، ولا يكون تحقيق الربح هو أساس عقد التأمين هنا ولكن تحقيق العدالة الإجتماعية، وتوزيع الدخل من الغني إلى الفقير من أهم أهداف التأمينات الاجتماعية (العجز ، الوفاة ، الشيخوخة ، البطالة والمرضى، إصابات) العمل وبعض التأمينات الإجبارية كالتأمين الإجباري للسيارات.

## 2- من حيث غرض التأمين:

**1-2 التأمين التجاري :** ويقوم التأمين هنا على أساس تجاري أو بغرض تحقيق الربح ، وعادة ما يقوم بهذا النوع من التأمين شركات المساهمة وهيئات التأمين بالاكنتاب ، حيث يتم حساب قسط التأمين هنا بحيث يغطي الخطر المؤمن منه بجانب نسبة إضافية أخرى لتغطية الأعباء الإدارية أو الإضافة ونسبة الربح التي تهدف إليها مثل هذه الهيئات .

**2-2 التأمين الاجتماعي :** ويقوم التأمين هنا على أساس أهداف اجتماعية أي لا يهدف هذا النوع من التأمين إلى تحقيق الربح ، ولكن بهدف إلى حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من أخطار يتعرضون لها ولا دخل لإرادتهم في حدوثها ولا قدرة لهم على حماية أنفسهم منها ، وعادة ما يفرض هذا النوع من التأمين إجباريا وغالبا ما تقوم بتنفيذه هيئات حكومية .<sup>2</sup>

1 فائزة بن عمروش، واقع تسويق الخدمات في الشركات التأمين دراسة حالة : الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، مذكرة لنيل درجة

الماجستير ، علوم الاقتصادية ، غير منشورة، فرع الإدارة التسويقية، 2007/2008 ص48

2 إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه ، التأمين ورياضته، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2003 ص 18

### 3- من حيث موضوع التأمين:

**3-1 تأمينات الأشخاص:** يكون الخطر المؤمن منه متعلقا بشخص المؤمن له، ومن أمثلته: التأمينات على الحياة من المرض، تأمينات الشيخوخة و البطالة، تأمينات الحوادث الشخصية وإصابات العمل، ويمكن للشخص أن يؤمن نفسه وأولاده وزوجته.

**3-2 تأمينات الممتلكات:** يكون الخطر المؤمن منه أمرا يتعلق بمال المؤمن له، ومن أمثلتها: التأمين على السرقة، والحريق والتلف التي قد تخص عقارا كالبنائيات والمخازن والمتاجر أو قد تخص الأثاث والبضاعة كما قد يكون الموضوع المؤمن عليه نقودا أو مجوهرات ثمينة أو قد يكون قرض من القروض التجارية .

**3-3 تأمينات المسؤولية المدنية:** هنا يتم التأمين على الضرر الذي ينجم على مسؤولية الفرد اتجاه الغير سواء كان الضرر قد أصاب الغير في ماله أو جسده ومن أهمها: تأمين المسؤولية لأصحاب السيارات والسفن والطائرات، وتأمين المسؤولية المدنية لأصحاب المهن الحرة ( الأطباء، الصيدلية، المقاولون ) وكذا تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب العقارات<sup>1</sup>.

### 4- حسب معيار تحديد الخسارة: ونميز نوعين من التأمين حسب هذا المعيار وهما:<sup>2</sup>

**4-1 التأمينات النقدية:** وتشمل كافة أنواع التأمين التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنها عند تحقق مسببات الخطر المؤمن منها ، وذلك لوجود جانب معنوي نتيجة تحقق الخطر، فنظرا لصعوبة القياس للأخطار المعنوية يتفق مقدما على مبلغ التعويض المستحق عند تحقيق هذا الخطر فعلا ويتمثل ذلك في مبلغ التأمين، وتعد تأمينات الحياة من أبرز التأمينات التي ينطبق عليها الاعتبار السابق لذلك أطلق عليها بالتأمينات النقدية أي التي تقدر فيها قيمة الخسارة مقومة بالنقد مقدما والتي يجب تحملها بالكامل عند تحقق الخطر المؤمن منه.

**4-2 تأمينات الخسائر:** تشمل كافة أنواع التأمين التي يسهل فيها تحديد الخسارة المادية الفعلية الناتجة عن تحقق الخطر المؤمن منه، وينطبق ذلك على تأمينات الممتلكات بأنواعها المختلفة، فالتعويض هنا يتناسب مع الخسارة الفعلية ويحد أقصى مبلغ التأمين المحدد في وثيقة التأمين.

<sup>1</sup> إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه ، التأمين ورياضته ، مرجع سبق ذكره ص 31

<sup>2</sup> زين عمروش فائزة ، مرجع سبق ذكره ، ص 49

### المطلب الثالث: إجراءات تأدية الخدمة التأمينية في شركات التأمين

تعتبر شركات التأمين مؤسسات مزدوجة النشاط، تعمل على جمع الأقساط من المؤمن لهم لتعيد استثمارها نيابة عنهم فتحقق بذلك عائد.

**أولاً: تعريف شركة التأمين:** هي شركة تحصل على الأموال من المؤمن لهم، لتعيد استثمارها في مقابل عائد مثلها مثل البنوك التجارية وصناديق الاستثمار، هذا العائد يشارك فيه المؤمن إما بطريقة مباشرة كما هو الحال في بعض وثائق التأمين على الحياة أو غير مباشرة عن طرق دفع أقساط التأمين، وتصنف ضمن دائرة الشركات التجارية<sup>1</sup>

**ثانياً: تصنيفات شركات التأمين:** تصنف شركات التأمين غالباً وفقاً لشكلها القانوني، وحسب الأنشطة التأمينية التي تقوم بها إلى:<sup>2</sup>

**1- التصنيف وفقاً للشكل القانوني:** حسب الشكل القانوني تأخذ شركات التأمين شكلين هما:

**1-1 شركات المساهمة:** وتكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية، الذين يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى التسيير.

**1-2 شركات الصناديق:** تشبه شركات الإستثمار في ضخامة حجمها، تكون ملكيتها في يد حملة الوثائق التأمينية، ولا تقوم بإصدار أسهم بل تحل محلها وثائق التأمين وتدار من قبل مختصين وخبراء.

**2-التصنيف وفقاً لتشكيلة الأنشطة التأمينية:** حسب الأنشطة التأمينية تأخذ شركات التأمين عدة صور نذكر منها:

**1-2 شركات التأمين على الحياة:** تضم في نشاطها كافة التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له وغالباً ماتجمع بين الإثنين (التأمين المختلط)

**2-2 شركة التأمين العام:** تختص بالتأمين على الممتلكات، التي نجد منها أخطار الحريق، والسرقة، وتأمين شتى أنواع النقل، وحتى تأمينات المسؤولية المدنية اتجاه الغير كالتأمين ضد حوادث السيارات.

<sup>1</sup> منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، دارالمعارف، الإسكندرية، 1999، ص100

<sup>2</sup> منير إبراهيم هندي، نفس المرجع، ص401



الفصل الأول.....مدخل عام للتأمين

**2-3 صناديق الضمان الاجتماعي:** تعمل على تغطية تكاليف علاج المؤمن له، ويلتزم الصندوق بدفع أكبر نسبة من تكاليف العلاج، في حين يدفع المؤمن له تكاليف عادة ما تكون رمزية.

**2-4 الشركات الشاملة:** وتصدر كافة وثائق التأمين التي تصدرها الأنواع السابقة، بحيث لا تنفرد بنوع معين على وجه الاختصاص.

### ثالثاً: إجراءات تأدية الخدمة التأمينية

تتركز عمليات التأمين في تسويق التأمين ودراسة الأخطار بقصد قبول التأمين عليها أو رفضها وتحديد الأسعار وحساب الأقساط والاحتياطيات ثم تسوية الخسائر ودفع التعويضات

وتبدأ إجراءات تأدية الخدمة التأمينية بتلقي عمليات التأمين وإبرام عقودها عن طريق الاتصال المباشر الذي يتم بين الشركة والعملاء أو عن طريق الاتصال المباشر الذي يتم بين الشركة أو عن طريق الشركة والسماسة أو عن طريق شركات تأمين أخرى، وعندما يجد رجل البيع الشخص الذي يرغب في الحصول على الخدمة التأمينية يقوم طالب الخدمة بملء طلب التأمين ويسلمه لرجل البيع (المنتج أو الوكيل) وبهذا تتم عملية أو مرحلة الإنتاج.

ثم يقوم الفنيون في الشركة بفحص الطلب ودراسته والموافقة عليه فتتم عملية الاكتتاب في الخطر أي قبول التأمين على الخطر وتنقسم إلى المراحل الآتية:<sup>1</sup>

**1- مرحلة فحص الأخطار:** ونقصد بها تلك الأخطار المقدمة للتأمين عليها لدراسة إمكانية قبولها أو رفضها مع الأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين الظواهر المتنافرة في مجال التأمين، والتي من بينها ظاهرة الأخطار الرديئة، وظاهرة الأعداد الكبيرة، وظاهرة انتشار الخطر، والهدف من عملية التوفيق هذه هو ضمان توزيع الخطر توزيعاً سليماً حتى تأمن هيئة التأمين شر التقلبات المفاجئة والغير المتوقعة بالإضافة إلى ضمان توزيع الخطر توزيعاً مريحاً بما يساعدها على الاستمرار في جذب عوامل الإنتاج.

**2- مرحلة اختيار الأخطار:** ويتوجب اختيار الأخطار التي تتناسب وسياسات الشركة المحددة من قبل في قبولها للأخطار وما إذا كانت تقبل الأخطار الرديئة أم الجيدة.

**3- مرحلة تحليل الأخطار:** بهدف تسعيرها، حيث أن الأسعار يجب أن تتناسب مع درجة الخطر المؤمن ضده، وفي هذه المرحلة يقوم الفنيون بتحليل الأخطار المقبولة بقصد تحديد الأسعار التي تتناسب ودرجة الخطر.

<sup>1</sup> ثناء محمد طعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 22

الفصل الأول.....مدخل عام للتأمين

**4- مرحلة مراقبة الأخطار:** خلال فترة التعاقد وذلك بقصد إعادة النظر في الأسعار المحددة مسبقاً، والتي على أساسها تم تحديد القسط عند الإصدار، ودراسة إمكانية إعادة التأمين على الأخطار التي يتبين ظهور زيادة في درجة خطورتها أثناء فترة التعاقد وتقويم سياسة الشركة الإنتاجية وتحسينها.

**5- مرحلة فرز الأخطار:** بهدف تحديد المرفوض منها بسبب زيادة درجة الخطر عما تقبله الشركة، أو قبولها بأسعار أعلى تتناسب مع درجة الخطورة.

## المبحث الثاني: واقع سوق التأمين في الجزائر

لم يأخذ سوق التأمين الجزائري مكانته الحقيقية، ولم تعي الدولة أهميته إلا في السنوات الأخيرة الماضية، رغم أنه يعتبر ذو أهمية بالغة في الإقتصاديات المتقدمة، نظرا لما يؤديه من دور جوهري وحيوي في الحياة بصفة عامة، والإقتصاد بصفة خاصة

### المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للتأمين

يحتل التأمين مكانة بارزة لدى الأشخاص والمنشآت في عملية التقليل من الخسائر في حال تحقق الأخطار المؤمن ضدها، كما يلعب التأمين دورا كبيرا في دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي.

**أولا: الدور الاقتصادي للتأمين** إلى جانب الدور الاجتماعي الأساسي والمتمثل في الحماية من الأخطار هناك الدور الاقتصادي والمتمثل في العديد من الجوانب نذكر منها<sup>1</sup>:

**1- تكوين رؤوس الأموال:** تخضع عملية التأمين لدورة إنتاج عكسية على اعتبار أن تحصل القسط يكون قبل أداء الخدمة، وهو ما يؤدي إلى تزايد حجم التعهدات إتجاه المؤمن لهم، ومن الطبيعي أن تقوم شركات التأمين بتوظيف هذه الإحتياطات في صور متعددة وبالتالي المساهمة في تمويل مختلف المشاريع المنتجة.

**2- المساهمة في التوظيف والعمالة:** يعمل التأمين على إمتصاص جزء كبير من البطالة في المجتمع وهذا راجع إلى التوسع في عمليات التأمين واستئزماها لحجم عمالة بأنواع مختلفة، فنية، إدارية، وحتى مهنية.

**3- تنمية وتشجيع الإدخار:** بالإضافة إلى إلى وظيفة التأمين تلعب شركة التأمين دورا مماثلا للدور الذي تقوم به المؤسسات المالية الأخرى كالبنوك التجارية، ولا يختلف الأمر من الناحية الادخارية، في حال التأمينات القصيرة الأجل، فمن وجهة نظر شركة التأمين هذه الأنواع من العقود في حالة تزايد وتجدد مستمر، أي أنها غالبا ما تكون عقود مستمرة مثل (تأمينات الممتلكات والمسؤولية المدنية)

**4- الدور الإستثماري:** في حال غياب التأمين تحتاج الشركات والمشاريع الاقتصادية إلى تكوين إحتياطات لمواجهة الخسائر المحتملة التي قد تلحق بها، أما بوجود التأمين فهو يؤدي إلى توجيه مثل هذه الإحتياطات إلى الإستثمار في مشروعات إنتاجية تعمل على التنمية الاقتصادية.

<sup>1</sup> نور الهدى لععيد، واقع سوق التأمين في ظل الإنفتاح الإقتصادي، مذكرة ماجستير تخصص علوم التسيير، جامعة لمسيلية، 2010/2009

الفصل الأول.....مدخل عام للتأمين

**5- الدور الإئتماني:** إن زيادة عمليات التأمين والثقة التجارية في دولة ما، هي تدعيم للحياة الاقتصادية بها، فهو يلعب دورا أساسيا وبارزا في تسهيل منح القروض التي تعتمد عليها الصفقات .

**6- زيادة الإنتاجية:** ولأنه يضمن تغطية الأخطار الكثيرة والمتعددة، يحفز التأمين الأفراد والمنشآت على الدخول في مجالات جديدة أو بالتوسع في مجالات إنتاجهم الحالية دون تردد.

**ثانيا: علاقة التأمين بالمتغيرات الاقتصادية** يرتبط نشاط التأمين بالعديد من المتغيرات الاقتصادية نذكر منها:<sup>1</sup>

**1- التأمين والتضخم:** يلعب التأمين دورا هاما في الحد من نسبة زيادة الكتلة النقدية المتداولة، وذلك من خلال مساهمته في تحقيق التوازن بين العرض والطلب، ففي حالة الرواج الاقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية الإجبارية، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة المدخرات الإجبارية، وتقليص حجم الدخل المتصرف فيه، وهو ما يؤدي إلى التقليل من الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية.

**2- علاقة التأمين بميزان المدفوعات:** يرتبط التأمين بميزان المدفوعات من خلال رصيد العمليات التأمينية، الذي يمثل الفرق بين الأموال الواردة والأموال الصادرة، وقد يكون هذا الرصيد موجبا إذا كان التأمين مصدر لجلب العملة الصعبة، أما إذا كان الرصيد سالبا فيؤدي ذلك إلى عجز أو تخفيض الفائض.

**3- علاقة التأمين بالدخل الوطني:** تظهر أهمية التأمين في الاقتصاد من خلال العلاقة ما بين مبلغ أقساط التأمين للفرد الواحد، والناتج الداخلي الخام أي نسبة التأمين في الناتج الداخلي الخام للدولة.

وبصفة عامة تكون الدول متقدمة وأكثر حداثة عندما تكون حصص التأمين في الناتج الداخلي الخام مرتفعة، بينما تكون متخلفة أو أقل عندما تكون حصص التأمين في الناتج الداخلي الخام لديها منخفضة وغير معبرة.

ويمكننا القول أن حصة التأمين من مجمل الاقتصاد هي معيار أو مقياس تقدم هذا الاقتصاد

<sup>1</sup> نور الهدى لعيميد، واقع سوق التأمين في ظل الإنفتاح الاقتصادي، مذكرة ماجستير تخصص علوم التسيير، نفس المرجع، ص 37

الفصل الأول.....مدخل عام للتأمين

المطلب الثاني:مراحل تطور سوق التأمين في الجزائر: لقد مر سوق التأمين في الجزائر بالعديد من الإصلاحات، والتي يمكن تلخيصها في المراحل الآتية:

أولاً: المرحلة الاستعمارية (قبل 1962).

لم يكن التأمين موجودا بمفهومه الحديث في الفترة التي سبقت العهد الإستعماري، إلا أن بعض الوثائق التي تعود إلى العهد العثماني تشير إلى تطبيق فكرة التأمين على صعيد النشاطات البحرية. وتعلق التأمين الحديث في الجزائر بتطور نشاط التأمين في فرنسا، نظرا للإندماج السياسي والإقتصادي كما شهدت هذه الفترة دخول شركات فرنسية للجزائر واحتكارها للسوق، وذلك بموجب القوانين والنصوص التنظيمية الصادرة حينها<sup>1</sup>.

ثانياً:المرحلة الإنتقالية (1962-1965).

تميزت هذه المرحلة بظهور العديد من المشاكل أبرزها:

- غياب السياسة الاقتصادية
- تحرير سوق التأمين الجزائري
- القرارات الارتجالية والذاتية

وحيث أن عمليات التأمين غداة الاستقلال كانت تمارس من طرف شركات أجنبية وخاصة الفرنسية منها التي خضعت إلى رقابة شكلية، بسبب غياب الإطار الوطني، والتشريعات الخاصة بالشركات الأجنبية مما دفع بها إلى الإكتفاء بفتح الفروع التي تحقق من ورائها عائدا مرتفعا، وحتى هذا العائد لم يكن يوظف محليا، بل كان يحول إلى الدولة الأم لهذه الشركات ضمن عمليات إعادة التأمين، وهو ما حرم الجزائر من كتلة هامة من رؤوس الأموال<sup>2</sup>.

ورغم هذه الوضعية إلا أنه تم اعتماد 17 شركة للتأمين منها 3 وطنية وهي:

- الشركة الجزائرية للتأمين (SAA) بالمرسوم الصادر في 12 ديسمبر 1963.
- الصندوق المركز لإعادة التأمين والتعاونيات الفلاحية ( C.C.R.M.A ) بالمرسوم الصادر في 18أفريل 1964.
- التعاونية الجزائرية لتأمينات عمال التربية والثقافة ( M.A.A.T.E.C ) بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 1964.

<sup>1</sup> بوعلام طفياني، بوجمعة بن قارة، دراسة حول قوانين التأمين المغربية، دون دارنشر، الجزائر، 1994، ص9

<sup>2</sup> نور الهدى لعيميد، واقع سوق التأمين في ظل الإنفتاح الاقتصادي، مذكرة ماجستير تخصص علوم التسيير، مرجع سبق ذكره، ص47

### ثالثا:مرحلة الإحتكار(1966-1972).

بدأ احتكار الدولة لقطاع التأمين ابتداء من 1966، من منطلق استراتيجي تنموي، بغية خلق اقتصاد مركزي قائم على الصناعة الثقيلة، وتكرس الإحتكار جليا من تاريخ 27 ماي 1966 عن طريق إصدار الامرين:الأول رقم 66-127 الذي تم بموجبه تأميم شركات التأمين العاملة في الجزائر وانتقال أموالها والتزاماتها وحقوقها للدولة، التي أضحت تستغل جميع عمليات التأمين بواسطة المؤسسات الوطنية والتمثلة في:

- الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين(CAAR) وذلك بعد تعديل قانونها التأسيسي.

- الشركة الجزائرية للتأمين(SAA) والتي أمتت بموجب الأمر الثاني رقم 66-129.<sup>1</sup>

### رابعا:مرحلة التخصص(1973-1979).

تميزت هذه المرحلة بإعادة تنظيم قطاع التأمين في الجزائر، بهدف جعله مواكبا للتحويلات الاقتصادية، وملائما للبيئة الجزائرية، وتجسدت إعادة التنظيم في جعل الشركات الوطنية تختص في عدد محدد من أنواع التأمين، وعليه فقد أصبحت الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)متخصصة في المخاطر الصناعية، والنقل، أما عمليات إعادة التأمين فأسندت إلى الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) والتي تم إنشاؤها بموجب الأمر 73-54 الصادر بتاريخ 1 أكتوبر 1973.

أما (SAA) فأسندت إليها تغطية المخاطر البسيطة ك تأمين السيارات، تأمين الأشخاص ... وذلك وفق للأمر 73-64 الصادر بتاريخ 28 ديسمبر 1973.<sup>2</sup>

### خامسا:مرحلة ما قبل تحرير سوق التأمين (1980-1994).

تميزت هذه المرحلة بإصدار القانون 80-07 بتاريخ 9 أوت 1980 وهذا بهدف سد الفراغ القانوني الذي كان يعيشه قطاع التأمين آنذاك، كما رسخ لإشترابية أكبر ورقابة الدولة على سوق التأمين.

وفي سنة 1982 قامت السلطات بإعادة هيكلة مؤسسات التأمين ونتج عن ذلك إنشاء الشركة الجزائرية لتأمينات النقل (CAAT) بموجب المرسوم رقم 85-82 الصادر بتاريخ 30 أبريل 1985 واختصت هذه الشركة بتأمينات النقل بكافة أنواعه (بري، بحري، جوي)

أما في سنة 1990 ونظرا للإصلاحات الاقتصادية، تم إلغاء التخصيص بالنسبة لشركات التأمين العمومي، باستثناء الشركة المركزية التي بقيت محتكرة لعمليات التأمين.

<sup>1</sup> بوعلام طفياني، دراسة حول قوانين التأمين المغربية، مرجع سبق ذكره، ص17

<sup>2</sup> نور الهدى لعيميد، واقع سوق التأمين في ظل الإنفتاح الاقتصادي، مذكرة ماجستير تخصص علوم التسيير، مرجع سبق ذكره ص50

الفصل الأول.....مدخل عام للتأمين

كما شهدت هذه المرحلة أيضا إنشاء الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين (UAR) بتاريخ 22 فيفري 1994 بموجب القانون رقم 90-31 المؤرخ بتاريخ 4 ديسمبر 1994 ، بهدف تمثيل ممتهني نشاط التأمين، وترقية نشاط التأمين في الجزائر.<sup>1</sup>

سادسا:مرحلة تحرير سوق التأمين (إبتداء من1995).

تميزت هذه المرحلة برفع إحتكار الدولة المفروض على سوق التأمين منذ عام 1966، بحيث تم فتح رأس المال الخاص، الوطني والأجنبي بصفة قانونية، وهو ما نص عليه الأمر 95-07.

وشهدت هذه المرحلة إنفتاحا على المنافسة والإستثمار الخاص، وحركية جديدة أدت إلى إعادة بعث مؤسسات التأمين وإدخالها في ديناميكية إقتصاد السوق، ودخول هيئات جديدة مثل السماسرة والوكلاء العامين المعتمدين، وبإصدار القانون الجديد ( 95-07) أصبح للشركات الممارسة لعمليات التأمين في الجزائر شكلا:

- شركات أسهم (SPA)

- شركات على شكل تعاونيات

كما عرفت هذه المرحلة إعتقاد للعديد من شركات التأمين، وإنشاء المجلس الوطني للتأمينات ( CNA ) بتاريخ 25 جانفي 1995.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بوعلام طفياني، دراسة حول قوانين التأمين المغربية، مرجع سابق، ص18

<sup>2</sup> نور الهدى لععيد، واقع سوق التأمين في ظل الإنفتاح الإقتصادي، مذكرة ماجستير تخصص علوم التسيير، مرجع سبق ذكره ص 53

## خلاصة الفصل الأول:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى نشاط التأمين، مقدمين بذلك تعاريف مختصرة عن التأمين وعن شركات التأمين، وحاولنا إبراز الأهمية الاقتصادية لهذا النشاط، كما تم التطرق إلى واقع سوق التأمين في الجزائر والذي مر بمحطات تاريخية، وإصلاحات إقتصادية كانت لها تأثير كبير على تطور نشاط التأمين في الجزائر.





## الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للتشخيص المالي

### تمهيد

يعتبر التشخيص كلمة يونانية الأصل وتعني "القدرة على الإدراك" ( Capacité de perception) وهي مستخدمة بشكل واسع في ميدان الطب، حيث تشمل على تحديد طبيعة المرض بهدف التوصل إلى الشفاء عبر ملاحظة الأعراض وتحديد الأسباب، وفي الوقت الحالي أصبح لكلمة التشخيص مستعملين في مختلف الميادين والتي من بينها ميدان تسيير المؤسسات، حيث يمكن التشخيص في هذا الميدان من تحديد طبيعة الاختلالات والصعوبات المالية التي تعاني منها المؤسسة.

## المبحث الأول:مدخل عام للتشخيص

تمر المؤسسة بمراحل عدة خلال عمرها الاقتصادي حيث تحقق نتائج مختلفة من دورة إلى أخرى في جميع مراكز النشاط (رقم الأعمال - الأجرور - المصاريف المختلفة- والتجهيزات الإنتاجية..الخ). و خلال هذه المراحل يتوجب على المسير القيام بتشخيص ، وتحليل وضعية المؤسسة . وسنحاول في هذا المبحث تقديم مفهوم وأهمية التشخيص وأنواعه.

### المطلب الأول:عموميات حول التشخيص

سنستعرض في هذا المطلب التعريف بالتشخيص وذكر انواعه

#### أولاً:مفهوم التشخيص

هنالك عدة تعاريف للتشخيص نذكر منها:

**1- حسب المستشار الإداري الأمريكي (PETER DRUKER):** فإنه "على كل مسير مؤسسة ناجح أن يخصص نصف وقته في عملية التشخيص، معرفة قوة و ضعف أربع موارد أساسية في المؤسسة تتمثل في الموارد البشرية والموارد التقنية، و الموارد التجارية و الموارد المالية مهما كان هدف التشخيص".<sup>1</sup>

**2- حسب ( PIERRE CONSON ):** عرفه على أنه "أداة مهمة في إتصال المؤسسة مع محيطها وليس فقط ماليا و لكن صناعيا و تجاريا، فهي تهدف إلى تشخيص أو فحص الوضعية المالية للمؤسسة لخدمة و دعم التقدير المستقبلي".<sup>2</sup>

من خلال تعريف ( PIERRE CONSON ) نستنتج أن التشخيص يلعب حلقة وصل بين المؤسسة و بقائها في السوق وذلك بتشخيص المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة ومعرفة الفرص والتهديدات و نقاط القوة والضعف، ويعطي التشخيص توضيحات للمسيرين عن السياسة العامة للمؤسسة وليس فقط السياسة المالية وهذا يستعمل التحليل المالي.

<sup>1</sup> godet Michel, perspective et planification stratégique, economica, dunon paris, 1985.p189

<sup>2</sup> Pierre conson,gestion financier de l'entreprise,dunon.tome 1,paris,1983,p15

## ثانيا: أهمية التشخيص

يعد التشخيص أداة تسييرية تسمح باتخاذ القرارات وبناء أهداف مستقبلية، وقد تكون هذه القرارات والأهداف إستراتيجية في حياة المؤسسة ، فالنتائج التي تبرز عن التشخيص بعد عملية الدراسة والتحليل توضح مختلف النقائص والإيجابيات التي تكون نقطة إنطلاق في بناء الأهداف.

نلاحظ من خلال المفاهيم التي ذكرت أن التشخيص له عدة إستعمالات داخلية وخارجية تبرز الأسباب الحقيقية له من ناحية التسيير، حيث يستعمل من قبل مسيري المؤسسة والبحث على تأكيد الإستراتيجية المتبعة من جهة ومن جهة في تحديد إستراتيجية مستقبلية.

للتشخيص أهمية بالغة في المؤسسة من أجل تصحيح مسارها كما أنه يقدم توضيحات على السياسة العامة المتبعة في المؤسسة، ويعطي التشخيص توضيحات عامة عن السياسة العامة للمؤسسة.<sup>1</sup>

يتم التشخيص في المجال التسييري من طرف المسيرين من أجل الأداء الجيد للمؤسسة والبحث عن ضمان إستراتيجية ( النشاط المنتج ، السوق ... ) كما يمكن أن يكون التشخيص من طرف الدولة من أجل معرفة وظيفة المؤسسة قبل إتخاذ أي قرار بشأنها ( الحل ، الخوصصة ، التطهير ... ) أي أنه عملية لا تتوقف عند إكتشاف نقاط القوة والضعف ، بل البحث عن أصل الأسباب وتحليلها وتقديم الحلول والإجراءات التي تحد من الصعوبات ونقاط الضعف.<sup>2</sup>

للتشخيص أهمية بالغة في حياة المؤسسة، حيث يقود المسيرين إلى وضع أيديهم على الأسباب الحقيقية التي تواجهها، والقيام بتحليلها ، كما أنه يعمل على تحليل السياسة العامة من أجل البحث عن الحلول الممكنة، والإجراءات التي تساعد على وضع الأهداف وسياسات مستقبلية تمكنها من المحافظة على نشاطها، والبقاء أمام منافسيها من جهة، والعمل على تطوير نشاطها وإتخاذ القرارات لتحسين وضعيتها من جهة آخر وهذا ما نلاحظه من خلال ما قدمه كامل حمدي في كتابه التشخيص المالي "إن هدف التشخيص المالي هو العمل على وضع سياسة التطوير ومساعدة المسيرين في وجود تسيير عال للمؤسسة"<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Josette peyrard , **analyse financier. 6<sup>eme</sup> édition**، Carlo Descamps France 1996، p15

<sup>2</sup> kamel hamdi ، **diagnostic et redressement d'entreprise**، imp Es-Salam، Alger 2002، p33

<sup>3</sup> kamel hamdi، **diagnostic financier**.imp Es-Salam، Alger، 2001،p65

## المطلب الثاني: أنواع التشخيص

قد يكون التشخيص عند ظهور مشكلة في المؤسسة ، أو يكون بشكل عاد ومتكرر من أجل المحافظة على نشاط المؤسسة ونفاذي المشكلة قبل وقوعها، وتوجد عدة أنواع للتشخيص .

### أولاً: التشخيص الشامل

التشخيص الشامل هو تشخيص كلي للمؤسسة من خلال هدفها الإستراتيجي ، وتحليل مختلف الوظائف وتوازنتها المالية

التشخيص الشامل هو تشخيص إستراتيجي، مالي، وظيفي، يجمع مختلف أنواع التشخيص ويمثل رؤية كلية للمؤسسة من أجل تنمية وتطوير المؤسسة، أي إنه يهتم بكل المؤسسة وذلك بدراسة وتحليل المحيط الخارجي والداخلي لها والبحث عن نقاط الضعف والقوة من أجل البحث عن الأسباب وتحديد إستراتيجية معينة للمؤسسة.

التشخيص الشامل يتم في المؤسسة بصفتها نظاما مفتوحا على محيطها هذا من جانب، ومن جانب ثان بأنها عبارة عن مجموعة أجزاء للنظام (الوظائف) لذا فإنه يقوم على أساس عدة أنواع للتشخيص.

**ثانياً: التشخيص الإستراتيجي** يهدف التشخيص الإستراتيجي إلى إجراء تشخيص لوضعية المؤسسة في حياتها من أجل تحديد إستراتيجية ما، بدراسة وتحليل المحيط بمعرفة التهديدات والفرص، وإمكانية المؤسسة وقدراتها بتحليل نقاط القوة والضعف مقارنة بمنافسيها<sup>1</sup>.

يقوم التشخيص الإستراتيجي على نقطتين أساسيتين، هما التشخيص الداخلي والتشخيص الخارجي للمحيط، وهذا بناء على أن المؤسسة كنظام مفتوح على محيطها<sup>2</sup>.

أهمية التشخيص الإستراتيجي تكمن في تحليل المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة وذلك بمعرفة نقاط القوة والضعف من جهة والتهديدات التي تواجهها من جهة ثانية وهذا من أجل بناء إستراتيجية معينة تتناسب ونشاط المؤسسة بالإعتماد على إحدى الإستراتيجيات الممكنة والمتمثلة في الإنسحاب، التمايز الهيمنة على التركيز.

<sup>1</sup> Dalloz، **lexique de gestion**، 5<sup>eme</sup> édition ، LTV. Italie، 2000، p23

<sup>2</sup> Jean Pierre Helfer، **management stratégique et organisatio** ، imp .Carlo Descamps، France ، 1977، p51

### ثالثا: التشخيص السريع

"يتمثل في فحص قابلية الوفاء في قصير الأجل لتفاديها على طويل الأجل حيث يسمح بمعرفة بعض نقاط الضعف التي قد تشكل خطرا مستقبليا على المؤسسة"<sup>1</sup>.

"يهدف التشخيص السريع إلى تحديد الوظيفة المالية للمؤسسة مقارنة بالأهداف على قصير الأجل وأحيانا مقارنة بالخصوم المستحقة بالأصول المتاحة ، وذلك عن طريق تحليل قابلية الوفاء والسيولة والمردودية"<sup>2</sup>

من خلال هذين التعريفين للتشخيص السريع نلاحظ أنه يتم من أجل أخذ صورة مبدئية عن المؤسسة كما أنه يعتبر كمدخل لعملية التشخيص الشامل، هذا من جهة ومن جهة ثانية يعمل محافظو الحسابات بالتشخيص السريع من أجل أخذ صورة عامة غير تفصيلية عن المؤسسة بهدف إعداد برنامج العمل لعملية التدقيق المحاسبي .

### رابعا: التشخيص الوظيفي

يهتم التشخيص الوظيفي بتحليل وتشخيص نشاط المؤسسة، عن طريق وظائفها من أجل معرفة نقاط الضعف والقوة، والبحث عن أحسن الظروف لتصحيحها أو إستغلالها بطرق عقلانية ويستند في مدخلاته إلى المصادر الداخلية والخارجية كما أن مخرجاته تستخدم في عمليات إتخاذ القرارات.<sup>3</sup>

يعني أنه يقوم على تحليل الوظائف بغية الوصول إلى نقاط الضعف والقوة في نشاط المؤسسة وهذا من أجل معرفة وضعيتها ومكانتها في السوق أمام منافسيها، وبما أن وظائف المؤسسة مرتبطة فيما بينها ومكملة لبعضها حيث تشكل أنشطة فرعية في المؤسسة ف إن هذا التحليل يساعدها في المحافظة على مكانتها والبقاء امام المنافسين.

<sup>1</sup> kamel hamdi , ibid.p50

<sup>2</sup> Isabel et Paul Morin, **politique générale et stratégie de l'entreprise**,Carlo Descamps France,1994 p107

<sup>3</sup>مدني بلغيث ، **فعالية نظام المعلومات المحاسبي في تسيير وإتخاذ القرارات** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر ، 1998 ، 35

## خامسا: التشخيص المالي

"يقوم التشخيص المالي بفحص السياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو عدة دورات متعددة من نشاطها، وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها، مما يساعد على إكتشاف نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة".<sup>1</sup>

"يعتبر التشخيص المالي تقييما للحالة المالية لفترة زمنية معينة من نشاط المؤسسة والوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية من السياسة المتبعة بإستعمال أدوات ووسائل تتناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها كما يعتبر مهمة من مهام المسير والركيزة التي يستند عليها في وضع البرامج والخطط المالية المستقبلية"<sup>2</sup>

ويرى (j.c-mathe) أن التشخيص المالي "يسمح بالحكم على الوضعية الحالية والفعالية المالية"<sup>3</sup>

نلاحظ بأن التشخيص المالي يتم عن طريق فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وذلك بإستعمال تقنيات التحليل المالي بغية معرفة الوضعية المالية لها في مدة زمنية محددة، وبالإعتماد عن النتائج المتوصل إليها يتعمق ويدقق في الأسباب المؤدية إلى نقاط الضعف من أجل تصحيحها وتفاديها مستقبلا، أو بتوجيه نقاط القوة وهذا من أجل إتخاذ القرارات لا المالية فقط بل المتعلقة بالسياسة العامة للمؤسسة، وبناء أهداف مستقبلية تعمل على ضمان البقاء.

<sup>1</sup>ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير والتحليل المالي ، دار المحمدية ، الجزائر ، 2000 ، 11،

<sup>2</sup>مبارك لسوس ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، 15

<sup>3</sup> J.c-mathe. diagnostique et dynamique de l'entreprise، édition comtabeles.paraís، 1991، p67

## المطلب الثالث: شروط التشخيص و مراحلہ

أولاً: شروط التشخيص: لتحقيق التشخيص بصفة سليمة وقانونية لا بد من توفر شروط نوجزها فيما يلي:<sup>1</sup>

### 1- اختيار المشخص:

الضامن الأساسي لتشخيص فعال وبالتالي الإدراك الجيد لأسباب الاختلالات هو الاختيار السليم للشخص أو الأشخاص الذين يؤدون هذه المهمة لصالح المؤسسة وبالتالي يتعين عليهم أن تتوفر فيهم الخصائص التالية:

- المعارف الفكرية والمنهجية التي لا نحتاج إلى دليل.
  - التحكم في نوعية الاتصالات وهي القدرة على التماور مع الجميع بدون مشاكل.
  - القدرة على اكتساب ثقة الأطراف المتعامل معها.
  - الدقة في طرح الأسئلة والقدرة على الإحاطة بالإجابات.
  - لقدرة على الربط بين مختلف المعلومات.
- كما يخضع الاختيار إلى بعض المعايير المتمثلة في التكلفة الظاهرية ، مدة البقاء في المؤسسة، الجو السائد فيها.

### 2- توفر المعلومات:

إن المعلومة تعتبر نتيجة التشخيص وأداة في نفس الوقت، فبالإضافة إلى النتائج التي تقدم للمشخص عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة والمتمثلة في معلومات مرتبة بكيفية معينة فإن المادة الأولية التي يعتمد عليها هي مختلف المعلومات الخاصة المشتقة من المؤسسة وخارجها والتي تصور الحقيقة التي تمكن من اكتشاف أسباب الإختلالات.

وعلى المشخص أن ينوع مصادر المعلومات ثم يقوم بتركيبها وتجميعها والتخلي عن المعلومات الغير صحيحة أو المشكوك فيها وهذه المعلومات تنقسم بدورها إلى:

**2-1 معطيات داخلية:** التي تتعلق بالمعلومات الخاصة بتسيير المؤسسة وتخصيص كل وظيفة فيها وتشمل النقاط التالية :

- معلومات عن النتائج.
- معلومات عن وسائل التنظيم.
- معلومات عن مشاكل التشغيل.

1بوزار صافية، تشخيص وتقييم المؤسسة العمومية في ظل الخصوصية ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة، جامعة الجزائر معهد العلوم الإقتصادية ،دفعه 2001/2000 ص ص 32 34.



- معلومات عن طرق التسيير.

**2-2 معطيات خارجية:** تتعلق بالمتعاملين مع المؤسسة أو المحيط الخاص بها وبكل وضعية ومثال على ذلك: تصرفات الزبائن، اختياراتهم، أذواقهم، تطورات السوق، الأفاق المتوقعة. أما عن مصادر المعلومات هي متعددة فبالنسبة للوثائق الخاصة بالمؤسسة نجد: الوثائق المحاسبية والمالية والمحاضرات، واجتماع مجلس الإدارة بالنسبة للوثائق الخاصة بالمحيط فهي تلك المقدمة من طرف المراكز المتخصصة والهيئات والدراسات (حول السوق، الزبائن، الموردین).

### 3- مدة التشخيص:

إن دوافع التشخيص والجوانب الواجب التطرق إليها من خلاله هي التي تحدد المدة القصوى الواجب احترامها في تقديم نتائج التشخيص ومنه تسيير الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة المشاكل كما يعتمد أيضا على:

- وضعية المؤسسة والدافع الذي حتم اللجوء إلى التشخيص.
- طبيعة التشخيص.
- نظام المعلومات في المؤسسة.
- عدد المشخصين.

### 4- توفر الظروف الملائمة:

إن عملية إعلام وإقناع عمال المؤسسة بضرورة التشخيص يعتبر أمرا ضروريا وحيويا لنجاحها لكونهم يساعدون ويسهلون مهمة المشخص (تأديتها على أحسن وجه). وحتى تكون الأمور جدية بالنسبة للمشخص يستحسن (تعيين) تعيين شخص مسؤول في المؤسسة يسهل مهمتهم في التنقل بين مختلف المصالح ويعالج العراقيل التي تواجهها من حين لآخر.

### 5- اهتمام الإدارة بالعملية:

إن هذا العنصر يبدوا غير ضروري ومهم لكن التجربة أثبتت عكس ذلك أي أن كلما كانت الإدارة وعلى رأسها المسؤول الأول مهمته بهذه العملية كلما تفانت الأطراف الأخرى في المؤسسة في توفير كل ما يحتاجه المشخص بالإضافة إلى العلاقات الحسنة التي تنشأ معها وأثرها على نوعية التشخيص.

ثانيا مراحل التشخيص: إن التشخيص عملية ومنهجية تتطلب الكثير من لمعلومات التي يجب التحكم فيها ومعرفة تركيبها وتنسيقها واستغلالها بشكل جيد حيث يقترح J.P THIBAUT أربعة مراحل فيما يلي<sup>1</sup>.

### 1- مرحلة الإعداد: هي أول مرحلة حيث يتم فيها:

#### 1-1 اختيار المشخص: سواء كان المشخص داخلي (إطار المؤسسة) أو مستشار خارجي فبعد طلب

خدمات المشخص يجتمع مع مسؤول المؤسسة ويجب تزويده بالمعلومات الخاصة المتمثلة في:

- واقع المؤسسة، نشاطها، ظروفها.

- وضعيتها في السوق بين منافسيها.

#### 1-2 إعداد المؤسسة: أي التحضير لكل ما يلزم في عملية التشخيص وكل ما يسهل للوصول إلى نتائج

دقيقة وسريعة وذلك عن طريق:

- إعلام الإدارة المتعاملين في المؤسسة وخاصة المواقع المعينة بالتشخيص.

- تحديد مجال الدراسة وأهدافها.

- إعداد كل الوثائق المحاسبية والمالية وكل ما يلزم المشخص في عمله.

- إعداد التجهيزات اللازمة (المكتب، الحاسوب).

#### 2- مرحلة الإنجاز ومخطط العمل: يعد الإعداد الأولي للمشخص والمؤسسة موضع الدراسة، يباشر

المشخص رسم برنامجه الذي يتضمن:

- قائمة مسيري المؤسسة.

- رزنامة الزيارات والمقابلات.

- جمع المعلومات اللازمة سواء كانت مكتوبة (الوثائق المالية، والمحاسبية، واستبيانات التحقيق والتحليل....إلخ).

- مناقشات واستجابات للأطراف المعنية لتحديد السياسة المتبعة ونظام تسيير المؤسسة والتعرف

على وجهات النظر، لاسيما ما يخص المشاكل والضغوطات.

- ملخص حول الملاحظات و النتائج المحصلة والاقتراحات.

#### 3- مرحلة تحرير التقرير: يكون التحرير بذكر ما يلي:

- أسباب ودواعي التشخيص.

- إعطاء نظرة موجزة عن المؤسسة.

- التقييم حول الوضعية التي هي عليها المؤسسة.

- ملخص عن التحقيقات والملاحظات.

<sup>1</sup>Thbaut J. B، le diagnostique de l'entreprise, guide pratique ,ed sedefor, paris ،1989،P42

- تحليل النتائج المحصلة وتفسيرها .

الاقتراحات والتوصيات: يعرض مجموعة من البدائل المناسبة ويستوجب أن تكون واقعية واضحة ومرتبطة حسب الأولويات، مع الأخذ بعين الاعتبار المستجدات المتوقعة في محيط المؤسسة الداخلي والخارجي.

**4- مرحلة تقديم التقرير:** وهي المرحلة الحاسمة حيث يتم:

- إعلام الفريق المسير من الانتهاء من تحديد التقرير .
- الاتفاق على موعد لإجراء عرض شفهي بعد تقديم التقرير .
- القيام بمناقشة بناءة حول مختلف الحلول المقترحة والمفاضلة بينها بانتقاء أمثل .
- إعطاء موافقة نهائية بعد إيجاد صيغ توفيقية عموماً .

هذه المراحل التي جاء بها ( J.b THBAUT ) ونحن نرى أنه يستحسن إضافة مرحلة تنفيذ التقرير، يبدأ الفريق المسير بتنفيذ المخطط وحتى يكون على أحسن ما يرام، ولتفادي تكرار الأخطاء تكون لجنة المراقبة تتابع سير العملية ومدى تطبيق مخطط التعديل ومنه قياس الفروقات والعمل على تقليصها إلى أدنى ما يمكن وذلك بتوضيح للمسير اتجاهاته.

**ثالثاً: مصادر معلومات التشخيص:** يقوم الشخص أثناء عمله بتحصيل مجموعة من المعلومات الضرورية من مصادر متنوعة ونقسم هذه المصادر إلى صنفين داخلية وخارجية<sup>1</sup>.

**1- مصادر خارجية:** عديدة نذكر منها :

- بنوك المعلومات التي تقدمها مختلف الهيئات باستخدام المعلوماتية والانترنت .
- دراسة وتقارير البنوك .
- دوريات ومنشورات الحرف التجارية والمالية .
- دوريات ومنشورات الوزارات .
- الجرائد الرسمية والمنشورات المهنية .
- سلوك الزبائن وأذواقهم .

**2- مصادر داخلية:**

- لوحة القيادة .
- الهيكل التنظيمي .
- القوانين والنواتج الأساسية .
- الإحصائيات التجارية، الاجتماعية والتقنية .
- الدراسات التقديرية .

<sup>1</sup>بوزار صافية، تشخيص وتقييم المؤسسة العمومية في ظل الخصوصية ، رسالة لنيل شهادة الماجستير، مرجع سبق ذكره ص37

- تقارير عروض الجمعيات العامة.
  - وثائق محاسبية وتجارية ومالية واجتماعية.
  - محاضر مجلس الإدارة وتقارير المسير.
- وكل هذه الوثائق تكون مدعمة بالمعلومات غير المدونة كالاستثمارات، المقابلات، الملاحظات الميدانية وبطاقات التحليل

## المبحث الثاني: تقنيات التشخيص المالي

يكون التشخيص المالي فعالاً عند دراسة الجوانب المالية، سواء الداخلية أو الخارجية للمؤسسة حيث يتمكن من خلاله المشخص التعرف على الوضعية الحقيقية للمؤسسة في أبعادها الاقتصادية والمالية والعمل على تحليل الإخطار وتقييم المؤسسة. وسنتطرق في هذا المبحث إلى خطوات التشخيص والمتمثلة في:

- إعداد الميزانية المالية.

- تحليل التوازنات المالية عن طريق المؤشرات والنسب.

- تحليل توازنات الاستغلال باستعمال الأرصدة الوسيطة للتسيير وتحليل الأخطار.

**المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية المختصرة:** يركز التشخيص المالي الحديث على تصنيف مراكز الميزانية وفق معياري السيولة والاستحقاق، في تحليل البنية المالية للمؤسسة، وهذا لكون الميزانية المحاسبية وملحقاتها هي الوثائق الأساسية للمعومات، كما أن تقسيم المجموعات الكبرى للميزانية ودراسة العلاقات الموجودة بينها وبين مكوناتها الرئيسية هي أساس هذه العملية.

ويتم إعداد الميزانية المالية إنطاقاً من الميزانية المحاسبية، وذلك بالاعتماد على درجة السيولة

المتصاعدة بالنسبة للأصول، ودرجة الاستحقاق المتصاعدة بالنسبة للخصوم، هذا بالإضافة إلى مبدأ السنوية، كما أن هناك تحويلات ضرورية إضافية تتمثل في إعادة تقدير القيم المحاسبية.

وتهدف الميزانية المالية إلى إظهار الممتلكات الحقيقية للمؤسسة وتقييم خطر عدم سيولتها، ونقصد بالسيولة قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة، ويمكن إعداد الميزانية المالية والتي تتكون من أربع مجموعات رئيسية<sup>1</sup>

**أولاً: ترتيب الأصول:** ترتب الأصول باتباع مبدئين هما: مبدأ السيولة ومبدأ السنوية كقياسين أساسيين لتحديد العناصر التي تبقى بالمؤسسة أكثر من سنة، والعناصر التي تتحول خلال السنة أو دورة الاستغلال إلى سيولة، وحسب هذا التقسيم فإن الأصول تنقسم إلى قسمين هما<sup>2</sup>:

### 1- الأصول الثابتة:

يكون ترتيب عناصرها وفق تناسب طردي مع درجة السيولة المتزايدة، حيث إن الإستثمارات في الميزانية المحاسبية تحافظ على ترتيبها غير أنها تخضع لعملية تصحيح لقيمها الحقيقية، المعنوية منها والمادية، وتطلق تسمية القيم الثابتة الأخرى أو القيم المالية الثابتة عن القيم الأخرى من الأصول والتي

<sup>1</sup> زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ط2، ص20

<sup>2</sup> مبارك لسول، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص22

أضيفت إلى الأصول الثابتة لأن فترة مكوثها بالمؤسسة تجاوزت السنة ، وهذا لكي تميز عن القيم الثابتة والتي كانت تمثل إستثمارات في الميزانية المحاسبية ،ونذكر من اهم هذه القيم الثابتة الجديدة:

**1-1 مخزون الأمان أو الطوارئ:** يمكن تعريفه على أنه المخزون الأدنى الذي يضمن للمؤسسة الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون التوقف، حيث ان مدته بقاءه تحت حيازة المؤسسة تفوق السنة ،وهو احتياطي لتأخر التمويل للمخزونات بسبب الظروف الخارجية.

**2-1 حقوق على الإستثمارات:** ان درجة السيولة لبعض العناصر المكونة لهذا الحساب مثل سندات المساهمة وسندات التجهيز شبيهة بسيولة الاستثمارات، مما يجعل المحلل المالي يحولها الى اصول ثابتة لأنها في الواقع عبارة عن استثمارات مالية لدى مؤسسات اخرى لأكثر من سنة.

**3-1 كفالات مدفوعة:** تعتبر من القيم التي تدفعها المؤسسة للغير والتي تزيد عن سنة .

## 2- الأصول المتداولة:

تضم هذه المجموعة ماتبقى من مجموع الاستعمالات والتي تتحول سيولتها في مدة تقل عن السنة أي أن المؤسسة تستعملها في دورة واحدة ونجد فيها:

**2-1 قيم الإستغلال أو المخزونات:** نظرا للمدة التي تستغرقها للوصول إلى السيولة فإن المخزونات تأتي في المركز الأول للأصول المتداولة

**2-2 قيم غير جاهزة او القيم القابلة للتحقيق:** وتشمل مجموع حقوق المؤسسة لدى الغير من زبائن،سندات توظيف،سندات مساهمة، والتي لا تتجاوز مدة استثمارها السنة الواحدة.

**3-2 قيم جاهزة أو سائلة:** هي القيم التي تحت تصرف المؤسسة وتشمل الصندوق،الحساب الجاري البريدي، الحساب البنكي.

**ثانيا: ترتيب الخصوم:** ترتب عناصر الخصوم على أساس مبدأ الإستحقاقية،ومبدأ السنوية ،ونميز مجموعتين الأولى تمثل الأموال الدائمة، والثانية تمثل الديون قصيرة الأجل<sup>1</sup>

## 1- الأموال الدائمة:

هي الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة وتشمل<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> زغيب مليكة،بوشنقىرميلود،التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد،مرجع سبق ذكره ،ص 21

<sup>2</sup> مبارك لسلول،التسيير المالي،مرجع سبق ذكره ص 23

الفصل الثاني.....الإطار المفاهيمي للتشخيص المالي

**1-1 الأموال الخاصة:** تضم مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة وتتمثل في رأس المال الخاص وأموال المساهمين، والاحتياطات ونتائج رهن التخصيص، والمؤونات غير المدفوعة بعد طرح نسبة الضريبة منها.

**1-2 الديون طويلة ومتوسطة الأجل:** وتشمل الديون التي تزيد مدة الاحتفاظ بها أو الاعتماد عليها كمورد مالي لمدة تزيد عن سنة واحدة.

**2- الديون قصيرة الأجل:** ويدرج ضمن هذه المجموعة جميع الديون التي تقل درجة استحقاقها عن السنة (ديون الموردين، ديون الاستغلال)

## المطلب الثاني: تحليل الميزانية المالية

يتم تحليل الهيكل المالي للمؤسسة عن طريق دراسة وتحليل الميزانية وهذا بإستعمال مؤشرات التوازن والنسب الأكثر دلالة من أجل الوصول إلى التوازن الهيكلي للمؤسسة وعلى أساسها يتم التعرف على نقاط القوة والضعف للتمكن من تحديد الوضعية المالية للمؤسسة على ضوء النتائج المتوصل إليها .

### أولاً: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن

يعتمد التشخيص المالي في تحليل القوائم المالية على مؤشرات التوازن و بعض النسب، و تتمثل مؤشرات التوازن في:

**1- رأس المال العامل:** يعبر عن قيمة الأصول الدائمة التي تمول جزء من الأصول المتداولة ونطلق عليه رأس مال العامل الدائم و تستعمل العلاقة التالية في حسابه :

$$\text{رأس المال العامل} = (\text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة})$$

و يستعمل ر . م . ع في حالة إتخاذ قرار التمويل في المؤسسة ، في حالة ما إذا كان موجبا فإن البنك يقبل تمويل المؤسسة إلا أنه غير كاف حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار بعض النسب التي تحدد وضعية المؤسسة رأس المال العامل يمثل مبلغ الموارد الدائمة الذي يبقى تحت تصرف المؤسسة بعد ثبات تمويل الاستعمالات والاستثمارات بالأموال الدائمة.<sup>1</sup>

**2- إحتياجات رأس المال العامل:** مرتبط بدورة الإستغلال و بالتسيير في المدى القصير، و تحليل التطور لما تملكه المؤسسة و ما تحتاج له ، فإحتياجات رأس المال العامل هو ذلك الجزء من إحتياجات دورة الاستغلال.<sup>2</sup>

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{احتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة}).$$

$$= (\text{قيم الاستغلال} + \text{القيم القابلة للتحويل}) - (\text{د.ق أ} - \text{س. بنكية})$$

وتتمثل خصائص احتياجات رأس المال العامل في:

- إحتياجات رأس المال العامل متغيرة حيث يعتبر نتيجة لحركات القيم المتعلقة بدوره الاستغلال.
- يتميز بخاصة النمو والحركية، حيث أن تطور المؤسسة ينتج عنه زيادة في احتياج رأس المال العامل.
- يتميز بخاصية التجديد، وذلك تبعا لتجديد حلقة الاستغلال ومن خلال هذه الخصائص يمكن أن نقول أنه يقابل حاجة التمويل الإضافي نتيجة تفاعل حلقة الإستغلال وهذا الاحتياج للتمويل يتطلب:
- تغيرات حسب حركة حلقة الاستغلال للمؤسسة .

<sup>1</sup> ناصر دادى عدون - نواصر فتحي ، دراسة الحالات المالية ، دار الآفاق، الجزائر ، 1991 ، 23.

<sup>2</sup> محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي لشركات وأسواق مالية، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الطبعة 2009، ص 13.



- تغيرات حسب طبيعة و حجم المؤسسة .

**3- الخزينة:** إن دراسة رأس المال العامل و إحتياجاته يدفعنا إلى دراسة الخزينة التي تعتبر من أهم دلائل التوازن المالي، وهي تمثل الأموال الجاهزة التي تمتلكها المؤسسة، وتتصرف فيها في أي لحظة. وذلك لأن رأس المال العامل لا يضمن للمؤسسة المرونة الكافية لتسديد إلتزاماتها، ويقصد بالخزينة مجموع الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة إستغلالية، وهي تشمل ما في القيم الجاهزة أي ما يستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة، من هذا نستج أنها الفرق بين الموارد المستغلة لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة عن إستغلال نشاطها ، وترتبط وضعيتها برأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل بحيث يمكن أن تكون (موجبة سالبة، معدومة) . وتحسب بالعلاقة التالية<sup>1</sup>:

الخزينة = (القيم الجاهزة - السلفات المصرفية )

= (رأس المال العامل - إحتياجات رأس المال العامل).

ثانيا: التحليل بواسطة النسب

يسمح إستعمال النسب المالية في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة، بالتوسع في عدة جوانب تبقى فيها مؤشرات التوازن المالي محدودة، لأن هذه الأخيرة تأخذ بعين الإعتبار عددا محددًا من الكتل في الميزانية أما النسب فهي الأكثر إستعمالًا بتلك الكتل، أو أي عنصر نراه مناسبًا للمشاركة في تكوين نسبة ذات معنى مالي. وترجع أهمية الاعتماد على النسب في عملية التحليل المالي تسمح للمسؤول المالي بمتابعة تطور المؤسسة و إعطاء صورة واقعية عن وضعيتها المالية بالنسبة للمعنيين ( المساهمين ، البنوك المؤسسات المصرفية ، الزبائن ، الموردون ... الخ ) .

كما تسمح لنا هذه النسب أيضا باتخاذ قرارات و إجراءات لتحسين سياستها المالية المطبقة. ويجب إستعمال هذه الطريقة بحذر لأن النسب ما هي إلا مرحلة من مراحل التحليل المالي حيث أنها لا تعطي للمسیر إلا قدرا قليلا من المعلومات التي يحتاجها لاتخاذ القرار و الإختيار.

<sup>1</sup> بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات ( 2005-2008 ) ، مذكرة ماجستير تخصص مالية مؤسسة، (غير منشورة)، جامعة بومرداس-الجزائر-، 2009 ، ص92

**1- نسب التمويل:** تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي إكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة، والأصول الثابتة بصفة خاصة<sup>1</sup>.

**1-1 نسبة التمويل الدائم:** وتحسب بالعلاقة الآتية

**التمويل الدائم = (الأموال الدائمة / الأصول الثابتة)**

يمكن تمييز ثلاث حالات لهذه النسبة، فإذا كانت مساوية للواحد فهذا يعني انعدام رأس المال العامل أما إذا كانت أكبر من الواحد فيعني أن الأموال الدائمة تفوق الأصول الثابتة، ومن ثمة وجود رأس المال العامل، أما في حالة ما إذا كانت أقل من الواحد فهذا يعني أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة وبالتالي فإن المؤسسة في حاجة إلى رأس المال العامل .

وعلى المسير المالي للمؤسسة أن يعمل من أجل تحقيق على التساوي بين الأصول الثابتة، والأموال الدائمة على الأقل، وهذا انطلاقاً من مبدأ التوازن حيث الأموال الدائمة تمول الأصول الثابتة و جزءاً من الأصول المتداولة و هذا الجزء هو ما يسمى برأس المال العامل.

## **2.1 نسبة التمويل الخاص:**

تعتبر هذه النسبة تكملة للنسبة السابقة حيث تقيس إمكانية المؤسسة في تمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة و تحسب كما يلي :

**التمويل الخاص = (الأموال الخاصة / الأصول الثابتة)**

و نميز ثلاث حالات:

- إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد يعني هذا أن المؤسسة تمول كل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة .

- إذا كانت مساوية للواحد فمعنى هذا أن الأموال الخاصة تعادل الأصول الثابتة أي أن رأس المال العامل الخاص معدوما .

- إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة تمول كل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة و هناك فائض من هذه الأموال إضافة إلى الديون طويلة الأجل يمول الأصول المتداولة و هذا غير جيد بالنسبة إلى المؤسسة .

<sup>1</sup> مبارك لسلول، التسيير المالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 45 46

3.1 نسبة قابلية السداد :و تحسب كما يلي :

$$\text{قابلية السداد} = (\text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول})$$

ويهتم بهذه النسبة المقرض و هذا لمعرفة مدى ضمان أمواله فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كانت هناك ضمانات أكثر لديون الغير، ويستحسن أن لا تزيد عن 0.5 .

4-1:نسبة الاستقلالية المالية ونقيس هذه النسبة مدى إستقلالية المؤسسة عن دائئها و تحسب كما يلي:

$$\text{الاستقلالية المالية} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الديون})$$

ويفضل أن تكون محصورة بين 1 و2

2- نسب السيولة: بواسطة هذه النسب يمكننا معرفة الإمكانيات المتوفرة للمؤسسة حتى تواجه إلتزاماتها ولذلك تعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية، ولقياس ذلك يتوجب حساب جملة من النسب أهمها:1:

1-2نسبة سيولة الأصول :

وتتعلق هذه النسبة بنشاط المؤسسة حيث تبين درجة سيولة الأصول و لها علاقة مباشرة بالنتائج وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{سيولة الأصول} = (\text{الأصول المتداولة} / \text{مجموع الأصول})$$

وعادة تفوق 0.5 في المؤسسات الصناعية(الإنتاجية) وعكس ذلك في المؤسسات التجارية .

2-2 نسبة سيولة العامة:وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{السيولة العامة} = (\text{الأصول المتداولة} / \text{الديون قصيرة الأجل})$$

وتبين هذه النسبة مقدار مساهمة الأصول المتداولة في تغطية الديون قصيرة الأجل ، و هذه النسبة يجب ألا تقل عن الواحد لأنه في هذه الحالة تصبح المؤسسة في حالة سيئة و يجب عليها إعادة النظر في السياسة المالية المعتمدة .

3-2نسبة السيولة المختصرة ( الخزينة العامة ) : تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها

قصيرة الأجل بواسطة حقوقها،وتحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{السيولة المختصرة} = (\text{القيم الجاهزة} + \text{القيم القابلة للتحصيل}) / \text{الديون قصيرة الأجل}$$

<sup>1</sup> زغيب مليكة،بوشنقير ميلود،التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، مرجع سبق ذكره ،ص37

**4-2 السيولة الفورية :** لمعرفة و مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة و بين الديون قصيرة الأجل تستعمل هذه النسبة :

$$\text{السيولة الفورية} = (\text{القيم الجاهزة} / \text{الديون قصيرة الأجل})$$

ويجب أن تكون النسبة أقل أو تساوي الواحد، وإذا كانت أكبر من الواحد يجب البحث عن أسباب تراكم القيم الجاهزة، والعمل على استعمالها في احتياجات الدورة، وتعتبر النسب الثلاثة الأخيرة للسيولة من أهم النسب المعتمدة في عملية التسيير المالي للمؤسسة .

**3نسب الهيكلية:** تهتم عادة المؤسسة بسرعة دوران أصولها المتداولة حتى تحقق أعلى ربح من خلال المراقبة الشاملة لحركتها باستعمال نسب معينة من بينها ما يلي :<sup>1</sup>

**3-1نسبة دوران المخزون:** تسمح هذه النسبة بتقدير عدد المرات التي يتحدد فيها المخزون في فترة معينة و هي تخضع لطبيعة نشاط المؤسسة و يمكن حسابها كما يلي :

$$\text{دوران المخزون} = (\text{الإستهلاك السنوي} / \text{المخزون المتوسط})$$

حيث :

$$\text{المخزون المتوسط} = (\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة}) / 2$$

**3-2نسبة دوران الزبائن:** من خلال هذه النسبة يمكن معرفة المدة الممنوحة للزبائن للتسديد، و يجب ألا تزيد عن 90 يوم، و يجب ملاحظة أن هذه المدة تكون أقل من مدة الدفع للموردين .

$$\text{دوران الزبائن} = \frac{(\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}) / \text{المبيعات السنوية}}{360^*}$$

**3-3 نسبة دوران الموردين:** و هذه المدة عادة ما تقترب من 90 يوما و هي تبين المدة الممنوحة من قبل الموردين للتسديد .

$$\text{دوران الموردين} = \frac{(\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع}) / \text{المشتريات السنوية}}{360^*}$$

**4- نسب المردودية:** باستعمال هذه النسب يمكننا حساب مردودية المؤسسة أو العائد باستعمال مجموعة موجوداتها و من أهمها :

<sup>1</sup> إلياس بن الساسي، تمويل احتياجات التمويل الداخلي للمؤسسة ، رسالة ماجستير ، غير منشورة جامعة ورقلة ، 2002 / 2003 ، 49،

1.4نسبة المردودية المالية: و تطلعنا هذه النسبة على ربحية رؤوس الأموال الخاصة<sup>1</sup> .

المردودية المالية= (النتيجة الصافية / الأموال الخاصة)

2.4نسبة المردودية الاقتصادية : تبين هذه النسبة الكفاءة في استعمال الموارد لجلب الأرباح بغض

النظر عن طريقة تمويل هذه الموارد و تحسب كما يلي<sup>2</sup> :

المردودية الاقتصادية=(النتيجة الصافية / مجموع الأصول)

3.4نسبة مردودية النشاط : يتم بمقارنة النتيجة الصافية مع رقم الأعمال بدون ضريبة، و تستعمل

المؤسسة هذه النسب عادة في مقارنتها مع نسب بعض المؤسسات المنافسة في نفس القطاع و ذلك

لتوضيح إمكانيات المؤسسة في تحقيق أرباح تسمح لها بمقاومة منافسيها وتحسب بالعلاقة التالية<sup>3</sup>:

مردودية النشاط=(النتيجة الصافية / رقم الاعمال خارج الضريبة )

<sup>1</sup>ناصر نور الدين عبد اللطيف، أساسيات المحاسبة المالية والمنشآت الخدمية التجارية والصناعية تحليل القوائم المالية والمحاسبية عن

التزاماتها،الدار الجامعية،اسكندرية،2006،ص244

<sup>2</sup> ساعد صادق بحيري،إدارة توازن الأداء، دار النشر الإسكندرية،2004،ص299

<sup>3</sup> ناصر نور الدين عبد اللطيف،مرجع سبق ذكره،ص244

## المطلب الثالث تحليل توازنات الإستغلال

عملية التشخيص المالي التي تتم عن طريق دراسة مؤشرات التوازن والنسب المالية لا تعطي لنا حكما نهائيا عن وضع المؤسسة، إذ لا تبين لنا نقاط الضعف والقوة بصفة دقيقة، لذا يتوجب دراسة نشاط المؤسسة، وذلك بتحليل الإستغلال لإستعمال جدول حسابات النتائج، حتى يمكننا من تحليل السياسة العامة للمؤسسة و من ثمة بناء أهداف مستقبلية على ضوء النتائج المتوصل إليها ، ويتم تحليل الإستغلال بإستعمال عدة مؤشرات تتمثل في الأرصدة الوسيطة للتسيير وتحليل الأخطار المالية عن طريق الرافعة وعتبة المردودية .

أولا:الأرصدة الوسيطة للتسيير وتستعمل في تحليل التسيير عن طريق مقابلة المصاريف بالإيرادات وذلك ما يترجمه جدول حسابات النتائج<sup>1</sup> .

### 1-الهامش الإجمالي والقيمة المضافة:

**1-1الهامش الإجمالي:** ويمثل الفرق بين قيمة البضائع المباعة والبضائع المستهلكة، و له أهمية بالغة في التسيير، حيث يلعب دورا هاما في التسيير الحسن للمؤسسات التجارية، ويساعد المسييرين في تقييم الأرباح وإستخراج الربح الصافي ، وتحسين الإحصائيات والنسب المتعلقة بها وتحديد وضعيتها ضمن قطاعها وإستخراج مردوديتها كما يساعد على ممارسة سياسة عقلانية في التسيير التجارى وتحديد كمية المبيعات<sup>2</sup>

**1-2القيمة المضافة:** تمثل الفرق بين الإنتاج الإجمالي للدورة والإستهلاكات المتعلقة بالمواد والخدمات المتحصل عليها من الغير، وهي تعتبر مؤشرا هاما لقياس نشاط المؤسسة ومردوديتها كما أنها تساعد في قياس مدى مساهمة المؤسسة في الناتج الوطنى الإجمالى.

$$\text{القيمة المضافة} = (\text{الإنتاج} - \text{الإستهلاك الوسيطي})$$

### 2-الفائض الإجمالي للإستغلال EBE

يعتبر الفائض الإجمالي للإستغلال رصيد هام في التحليل، كما يعتبر مؤشرا أساسيا بالنسبة للمسير، وهو عبارة عن النتيجة التي تتحصل عليها المؤسسة خلال فترة معينة من خلال نشاطها العادي قبل التأثيرات الناتجة عن الإختيارات الهيكلية والتمويلية، ويمكننا حساب الفائض الإجمالي للإستغلال بالعلاقة التالية كما هو مبين:

<sup>1</sup> بوزار صافية تشخيص وتقييم المؤسسة العمومية في ظل الخصوصية ، مرجع سبق ذكره، ص57  
<sup>2</sup> وزارة التربية والتكوين ، محاسبة تحليل الإستغلال والتكاليف ، المعهد التربوي الوطنى الجزائر ، 1989،ص5

مبيعات البضائع

- البضائع المستهلكة

= الهامش الإجمالي

+ الإنتاج المباع ، المخزن ، احتياجات المؤسسة لنفسها

+ الخدمات المقدمة

+ تحويل تكاليف الإنتاج

- الإستهلاكات الوسيطة

= القيمة المضافة

مصاريف المستخدمين

ضرائب ورسوم

= الفائض الإجمالي للإستغلال

نلاحظ أن معدل الهامش الإجمالي بأنه شبه مؤشر لقياس الأداء الصناعي والتجاري للمؤسسة كما يعتبر مؤشر للقدرة على تحقيق الربح

**3- النتائج:** تتمثل في النتائج الفرعية وهي نتيجة الإستغلال ، النتيجة المالية ، النتيجة الجارية، النتيجة الإستثنائية ، النتيجة الصافية .

**3-1نتيجة الإستغلال :** هذه النتيجة مستقلة عن السياسة المالية للمؤسسة (المصاريف المالية) وتحسب بالعلاقة التالية

نتيجة الإستغلال = (الفائض الإجمالي للإستغلال + إسترجاع تكاليف الإستغلال وتحويل التكاليف - مخصصات الإهتلاكات والمؤونات - مصاريف أخرى + إيرادات أخرى )

( إسترجاع التكاليف يتمثل في الإهتلاكات والمؤونات فقط )

يسمح هذا الرصيد بقياس أداء المؤسسة على المستوى التجاري والصناعي بمنأى عن السياسة المالية والجبائية ، ويمكن أن نميزه عن الفائض الإجمالي للإستغلال ( EBE ) بأنه يأخذ بعين الإعتبار سياسة الإهتلاكات والمؤونات عكس ما لاحظناه سابقا<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> إبراهيم ضيف ، مساهمة لتفسير تغيرات خزينة مؤسسة الأشغال التكميلية بورقلة باستعمال جداول التدفقات للفترة ( 1999-2000 ) ، رسالة

ماجستير ، غير منشورة ، جامعة ورقلة ، 2002-2003 ، ص-24

**3-2 النتيجة المالية:** تتمثل في الفرق بين الإيرادات المالية والمصاريف المالية ، وهي تعبر عن مردودية العمليات المالية للمؤسسة مثل سندات المساهمة ، الإستثمارات المالية والقروض والسلفات وبما أنها تشمل عناصر مختلفة ، فتكون هناك صعوبة في إستغلال هذه النتيجة في عملية التحليل وتحسب بالعلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$\text{النتيجة المالية} = (\text{الإيرادات المالية} - \text{المصاريف المالية})$$

**3-3 النتيجة الجارية:** تتمثل في نتيجة الإستغلال مطروح منها التكاليف المالية مضافا إليها المنتوجات المالية المحتملة، ونشير أنه يمكن أن يكون هذا الرصيد ربحا أو خسارة حيث تشكل النتيجة من خلال نشاط المؤسسة بعد إدماج مجمل المصاريف و المنتوجات المتعلقة بالنشاط ، كما أنها تأخذ سياسة التمويل بعين الإعتبار، ولا تتأثر بالعناصر الاستثنائية والعناصر الجبائية وتحسب بالعلاقة التالية<sup>2</sup>:

$$\text{النتيجة الجارية} = (\text{نتيجة الإستغلال} + \text{المنتوجات المالية} - \text{المصاريف المالية})$$

**3-4 النتيجة الإستثنائية:** يتم حساب هذه النتيجة بصفة مستقلة عن باقي الأرصدة السابقة ، حيث تقيس أثر الإيرادات والمصاريف الإستثنائية على نتيجة الدورة وتحسب بالعلاقة التالية<sup>3</sup>:

$$\text{النتيجة الإستثنائية} = (\text{الإيرادات الإستثنائية} - \text{المصاريف الإستثنائية})$$

**3-5 النتيجة الصافية:** تعتبر المؤشر الثاني والأهم بعد الفائض الإجمالي للإستغلال لقياس المردودية الاقتصادية في المؤسسة ، وهي عبارة عن الرصيد المتبقي من الفرق بين المصاريف والإيرادات العادية والإستثنائية مخصوما منها الضرائب على الأرباح ونحسب بالعلاقة التالية<sup>4</sup>:

$$\text{النتيجة الصافية} = (\text{النتيجة الجارية} + \text{النتيجة الإستثنائية} - \text{الضرائب على الأرباح})$$

**4- القدرة على التمويل والتمويل الذاتي** إن تحليل النتيجة بإستعمال الأرصدة الوسيطة للتسيير غني بالمعلومات المساعدة في التحليل إلا أنه يوجد تقديم مختلف لحساب النتائج في البلدان الأنفلوساكسونية أين يتم إستعمال حساب النتائج الوظيفي حيث يتم تقسيم التكاليف إلى وظيفة الإنتاج ، وظيفة المبيعات الوظيفة الإدارية ، الوظيفة المالية . إن النتيجة الصافية ليست دوما ذات فعالية في التحليل ، وهذا يتوقف على سياسة الإهلاك في المؤسسة ولذا يعتمد على مؤشر آخر مستقل عن سياسة الإهلاك يتمثل في قدرة التمويل

<sup>1</sup> إبراهيم ضيف ، نفس المرجع السابق ص 24

<sup>2</sup> إبراهيم ضيف ، نفس المرجع السابق ص 24

<sup>3</sup> إبراهيم ضيف ، نفس المرجع السابق ص 24

<sup>4</sup> إبراهيم ضيف ، مرجع سبق ذكره ، ص 29



**1-4 قدرة التمويل الذاتي CAF** يمثل الفرق بين مجموع الإيرادات المحتمل تحصيلها ومجموع التكاليف المحتمل تسديدها فهو يعبر عن تدفق محتمل للخزينة وليس حقيقيا ، هذا الفرق ناتج عن مدة الفارق بين تسجيل العملية ( مشتريات ومبيعات ) ويتم حسابها بطريقتين<sup>1</sup>:

#### **1-1-4 الطريقة الأولى : الإنطلاق من النتيجة**

$$\begin{aligned} & \text{نتيجة السنة} \\ & + \text{الإهلاكات والمؤونات} \\ & - \text{إسترجاع الإهلاكات والمؤونات} \\ & + \text{القيمة المحاسبية لعناصر الأصول والمالية المتنازل عنها} \\ & - \text{نواتج التنازل عن عناصر الأصول الثابتة} \\ & - \text{إعانات الإستثمارات المحولة إلى حساب النتيجة} \\ \hline & = \text{القدرة على التمويل الذاتي} \end{aligned}$$

#### **2-1-4 الطريقة الثانية : طريقة الجمع**

$$\begin{aligned} & \text{فائض الإجمالي للإستغلال} \\ & + \text{تحويل تكاليف الإستغلال} \\ & \pm \text{إيرادات أخرى ومصاريف أخرى} \\ & \pm \text{حصة النتيجة عن العمليات المنجزة جماعيا} \\ & + \text{الإيرادات المالية} \\ & - \text{المصاريف المالية} \\ & + \text{الإيرادات الإستثنائية} \\ & - \text{المصاريف الإستثنائية} \\ & - \text{الضرائب على الأرباح} \\ \hline & \text{القدرة على التمويل الذاتي} \end{aligned}$$

<sup>1</sup> Thbaut J. B. ibid ،p62

عند مقارنة القدرة على التمويل الذاتي بالمدىونية نتحصل على الهامش النظري الذي بحوزة المؤسسة للرفع من التزامتها في السنوات القادمة وذلك بإستعمال النسبة التالية :

**4-2 التمويل الذاتي AF** للتمويل الذاتي دورا أساسيا في السياسة التمويلية للمؤسسة، سواء على المدى الطويل أو القصير، لذا فإن المؤسسات التي تستوجب تمويلا مستمرا لضمان تجديد عناصر أصولها تعمل على الرفع منه بواسطة التأثير على العناصر المكونة له وهو يمثل الفرق بين القدرة على التمويل الذاتي والأرباح الموزعة ويحسب بالعلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$\text{التمويل الذاتي} = (\text{القدرة على التمويل الذاتي} - \text{الأرباح الموزعة})$$

**ثانيا تحليل الأخطار:** يعد تحليل وتشخيص وضعية المؤسسة ماليا بإستعمال المؤشرات والنسب السابقة الذكر غير كاف لإصدار حكم عن وضعيتها من جهة، ومن جهة أخرى لا تحدد كل نقاط الضعف والقوة إذ تبقى ناقصة في تحليل السياسة العامة للمؤسسة مما يتطلب دراسة عناصر أخرى حتى يتمكن بناء الأهداف المستقبلية على ضوء نتائجها وتتمثل هذه المؤشرات الأخرى في تحليل الأخطار والتي منها الخطر الإقتصادي والخطر المالي.

**1-الخطر الإقتصادي:** ترتبط نتيجة المؤسسة أساسا بثلاثة عوامل تتمثل في سعر التكلفة لمنتجاتها الكميات المباعة، وسعر البيع ، وهذه العوامل الثلاثة تخضع لقيود المحيط المرتبطة بالنشاط وبوضع المؤسسة، ولكن حساسية النتيجة مرتبطة بهيكله التكاليف ، حيث أن التكاليف و رقم الأعمال لا تتغير بالتناسب بسبب ثبات بعض التكاليف ولذا يجب التمييز بين التكاليف الثابتة والمتغيرة التي تقودنا إلى تحليل التكلفة، الحجم ، الربح وهو مانطلق عليه عتبة المردودية.

من خلال ماسبق نحاول دراسة عتبة المردودية لتحليل الخطر الإقتصادي وذلك بالتعرف على هذا المؤشر.

**1-1 عتبة المردودية أو رقم الأعمال التعادل:** وهي النقطة التي لاتحقق عندها المؤسسة ربحا أو خسارة أي أن الأرباح الصافية تبدأ من هذه العتبة وتحسب بالعلاقة التالية<sup>2</sup>:

$$(\text{رقم الأعمال} = \text{التكاليف الثابتة})$$

$$\text{CA} = \text{نرمز لرقم الأعمال}$$

$$\text{CF} = \text{التكاليف الثابتة}$$

<sup>1</sup> Thbaut J. B ، ibid، p62

<sup>2</sup> محمد علي إبراهيم العامري ، الإدارة المالية المتقدمة، إثناء للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2010، ط1، ص19

عتبة المردودية = SR

$$SR = \frac{CA \times CF}{MCV}$$

هامش على تكلفة المتغيرة = MCV

تكاليف المتغيرة = CV

هامش على التكلفة المتغيرة MCV = رقم الأعمال - التكاليف المتغيرة

**1-2 الرافعة التشغيلية وقياس الخطر:** من خلال دراستنا لعتبة المردودية تسمح بالوقوف عند محددات منطقة الخطر ومن أجل تحديد المنطقة الحرجة تستعمل الرافعة التشغيلية من أجل تقدير درجة حساسية النتيجة نسبة للتغير الذى يمكن أن يحدث في مستوى النشاط، ويمكن أن نقدم تعريفا للرافعة التشغيلية على أنها "تشير إلى المدى الذى تستخدم فيه التكاليف الثابتة في عمليات المؤسسة حيث تساعد المسؤول المالي في تحديد كمية الإنتاج (المبيعات) اللازم تحقيقها لتغطية كل مصروفات التشغيل (منفصلة عن تكاليف التمويل) كما تساعد على حساب صافى الربح المتوقع عند مستويات الإنتاج المختلفة"، إن تغير نتيجة الإستغلال التي تعكس الخطر الإقتصادي للمؤسسة، مرتبطة بثلاثة عناصر تتمثل في رقم الأعمال هيكل التكاليف، قرب نقطة التعادل مقارنة بمستوى الإنتاج الفعلى.

يقيس أثر الرافعة التشغيلية النمو المرتبط بنتيجة الإستغلال خارج التكاليف والإيرادات المالية التي تنتج نمو مرتبط بالإنتاج، وهي تترجم الخطر الإقتصادي المتصل بنشاط المؤسسة ، أي إن العلاقة بين التغير في الإنتاج والتغير في نتيجة الإستغلال تعرف بمعامل الرافعة التشغيلية ( الإستغلالية ) ويحسب بالعلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$\frac{\Delta RE/RE}{\Delta Q/Q}$$

من خلال ماسبق نلاحظ أن الرافعة التشغيلية تقيس درجة الخطر الإقتصادي الناتج عن التغير النسبي للنتيجة مقارنة بالتغير النسبي لرقم الأعمال حيث تمكن من تحليل وتحديد درجة الخطر وكيفية تجاوزها وذلك بالرجوع إلى مكوناتها والتي رأيناها في التعريف السابق.

**2- الرافعة المالية:** إن الرافعة المالية تعكس حجم الديون التي أستخدمت في هيكل تمويل المؤسسة حيث تدرس أثر المديونية على مردودية الأموال الخاصة ، هذا الأثر مرتبط بالهيكل المالية المستقلة عن الخطر الإقتصادي.وتتعلق بالجانب الأيسر من الميزانية حيث تؤثر على تحديد كيفية تمويل التشغيل

<sup>1</sup> عبد العزيز محمد النجار، التمويل الإداري منهج صنع القرارات ، مطبعة الإنتصار ، مصر 1993 ،ص364

بينما الرافعة التشغيلية تتعلق بالجانب الأيمن للميزانية ( الأصول ) إذ تؤثر على مزيج الآلات والمعدات والأصول الثابتة عموماً.

من خلال دراستنا لمؤشرات التوازن والنسب نجد أن المؤسسة تسعى بقدر الإمكان إلى التوفيق بين أهدافها وتدنية المخاطر المالية التي يمكن أن تواجهها ، إذ أنها لاتلجأ إلى عملية التمويل الخارجي خاصة القروض بسبب تأثير المردودية حيث كلما زاد الخطر كانت المردودية الإقتصادية ضعيفة من جهة ، ومن جهة ثانية حتى لاتتأثر إستقلاليتها ، فهي تسعى إلى المحافظة على الإستقلالية المالية تجاه الغير . ومن هنا يجب البحث عن وسيلة تمكن المسير من تحديد حجم القروض الأمثل الذي يمكنها من الإستمرارية والنمو وتحقيق أهدافها ولذا تستخدم الرافعة المالية لقياس الخطر المالي وتحديد حجم القرض ومردوديته بالنسبة للأموال الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$R_f = ( R_e + ( R_e - i ) D / C_p ) ( 1 - t )$$

ويمكن تحليل هذه العلاقة كما يلي:

$$R_f = \text{النتيجة الصافية}$$

$$R_e = \text{نتيجة الإستغلال}$$

$$D = \text{الديون}$$

$$C_p = \text{الأموال الخاصة}$$

$$I = \text{معدل الفائدة}$$

$$R_e = \text{معدل المردودية الإقتصادية}$$

$$R_f = \text{معدل المردودية المالية}$$

$$T = \text{معدل الضريبة}$$

ومن العلاقة السابقة نصل إلى أنه

إذا كان  $i < e$  فإن أثر الرافعة يكون موجبا أما إذا كان  $i > e$  فإن أثرها يكون سالبا .

ونلاحظ أنه إذا كانت الرافعة (  $i - e$  ) موجبة ، فالمردودية المالية تكون جد مرتفعة ، وإذا كانت المديونية جد مهمة ، ففي هذه الحالة من الأحسن للمؤسسة اللجوء إلى القرض بأكبر قدر ممكن وفي

<sup>1</sup> إلياس بن الساسي، تمويل احتياجات التمويل الداخلي للمؤسسة، رسالة ماجستير، غير منشورة جامعة ورقلة، 2002 / 2003، ص49

الفصل الثاني.....الإطار المفاهيمي للتشخيص المالي

الحال التي تكون فيها الرافعة (  $i - e$  ) سالبة ، فإن المديونية يكون لها أثر سلبي على مردودية الأموال الخاصة وتكون المردودية الاقتصادية ضعيفة ، كما أن الخطر المالي يكون جد مرتفع.

فمن خلال هذا نلاحظ أثر الرافعة ودوره في تحليل الخطر المالي من أجل الوصول إلى المردودية المالية وتحديد الحالات التي يستحسن فيها اللجوء إلى الاستدانة مع تحقيق مردودية مرتفعة دون التأثير السلبي على مردودية الأموال الخاصة .

### خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا في هذا الفصل لمختلف التقنيات المستخدمة في عملية التشخيص المالي، ولهذا حاولنا إبراز أهمية وأهداف هذه التقنية من خلال دراسة مختلف مؤشرات التوازن والنسب التي تستخدم في تحليل الميزانية، كما تعرضنا إلى تحليل الاستغلال وذلك باستخدام أهم التقنيات المستخدمة في عملية التحليل من الأرصدة الوسيطة للتسيير، وتحليل المخاطر الاستغلالية والمالية من أجل الوصول إلى تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، ومعرفة نقاط ضعفها وقوتها لتكون نقطة انطلاق لبناء أهداف مستقبلية وسياسات تكون لبنة انتهاج إستراتيجية خاصة بها.



يعتبر نشاط التأمين من أهم الأنشطة التي يقوم عليها الاقتصاد في الجزائر، لما له من أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فبعد فتح السوق أمام المتعاملين الخواص، المحليين منهم أو الأجانب خاصة بعد القانون الجديد الذي صدر في سنة 1995 أصبح الهدف الأساسي لكل شركة تأمين هو البقاء والاستمرارية والسيطرة على القطاع، ولعل معرفة مواطن القوة بغرض تعزيزها، ومواطن الضعف بغية تقليلها، هما السبيلان لبلوغ هذا الهدف.

وبعد تعرضنا إلى الجانب النظري من هذه الدراسة والذي تضمن عرضا نظريا لمختلف تقنيات التشخيص المالي، قمنا بدراسة تطبيقية بالشركة الجزائرية للتأمين الشامل، بغرض الوقوف على الوضعية المالية في هذه الشركة.



## المبحث الأول: تقديم عام عن الشركة

سيتم في هذا المبحث محاولة تقديم للشركة الجزائرية للتأمين الشامل بالاطلاع على نشأتها وكذا الاهداف المرجوة من تنفيذ مهامها وأنشطتها .

### المطلب الأول : نشأة وتعريف الشركة الجزائرية للتأمين الشامل

تعد الشركة الجزائرية للتأمينات من الشركات الاقتصادية الوطنية تم انشاؤها في اطار اعادة هيكلة الشركات الجزائرية للتأمين واعادة التأمين، وتأسست في 30 أفريل 1985 وفق المرسوم 85/82 ، والتي كان من اختصاصها كل أنواع التأمينات الخاص بحوادث النقل البري ، الجوي والبحري .

كانت تساهم برأسمال اجتماعي قدر ب 60 مليون دج في 1985 أين كان قطاع التأمينات يتميز باحتكار من طرف الدولة ،حتى قررت الجمعية العامة للمساهمين في 1989/12/24 رفع التخصص وتجسيد الانفتاح على الأسواق ودخول الشركة الجزائرية للتأمين الشامل المنافسة<sup>1</sup> . أما عدد العمال فقد انتقل من 300 عامل في بداية نشاطها الى 1200 عامل سنة 1996، وحاليا يصل عدد العمال الى 1600 عامل في الوقت الحالي، يعملون ضمن 7 فروع و140 وكالة .

ان الشبكة الوطنية لشركة التأمين الجزائري الشامل وفي اطار التطوير المستمر ، قد بذلت مجهودات خاصة وأظهرت استعدادات كبيرة في اعداد برامج اعمالها وهذا منذ نشأتها ، والأُن شركة التأمين تحتوي على 7 وحدات متواجدة عبر القطر الوطني على النحو التالي :

ثلاثة وحدات في الجزائر العاصمة (الجزائر العاصمة ، حيدرة ، الحراش) .

- وحدة في عنابة

- وحدة في قسنطينة

- وحدة في وهران

- وحدة في غرداية

حيث كل وحدة من هذه الوحدات، تراقب وتتحكم في عدة وكالات، التي انشئت لمواجهة الطلب المتزايد ومنافسة الشركات الأخرى التي لها شبكة كبيرة مثل شركة CAAR – SAA

الفصل الثالث.....التشخيص المالي لشركات التأمين " دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل"

كما أن شركة CAAT تساهم في رأس مال عدة شركات اقتصادية نذكر منها :

الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX

شركة اعادة التأمين AFRIC.RE

وفي اطار السير العادي للمؤسسة تقوم بتنفيذ مجموعة من المهام والأنشطة منها :

- التأمين ضد الأخطار المختلفة

- تعويض الزبائن في حالة وقوع الخطر

- تشغيل المدخرات اللازمة لتمويل التطور الاقتصادي الوطني

- المساهمة في تطور النظام المالي بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة

حيث تعد هذه النشاطات اكثر تطلبا للمؤسسة بحيث يجب الاخذ بالتوجيهات التالية :

- العرض يكون لتغطية المخاطر

- التحسين المستمر لنوعية الخدمات المقدمة للزبائن وخاصة استعمال التكنولوجيات الجديدة للمعلومات وذلك لتسهيل المعلومات

- الكفاءة والفعالية في تسيير العقود

ومن هذا نستنتج ان مهمة مؤسسة CAAT هي دعم النمو الاقتصادي وذلك بحماية المؤسسات

والافراد من الأخطار التي يمكن تأمينها عن طريق تقديم خدمات ذات نوعية وبسعر جيد .

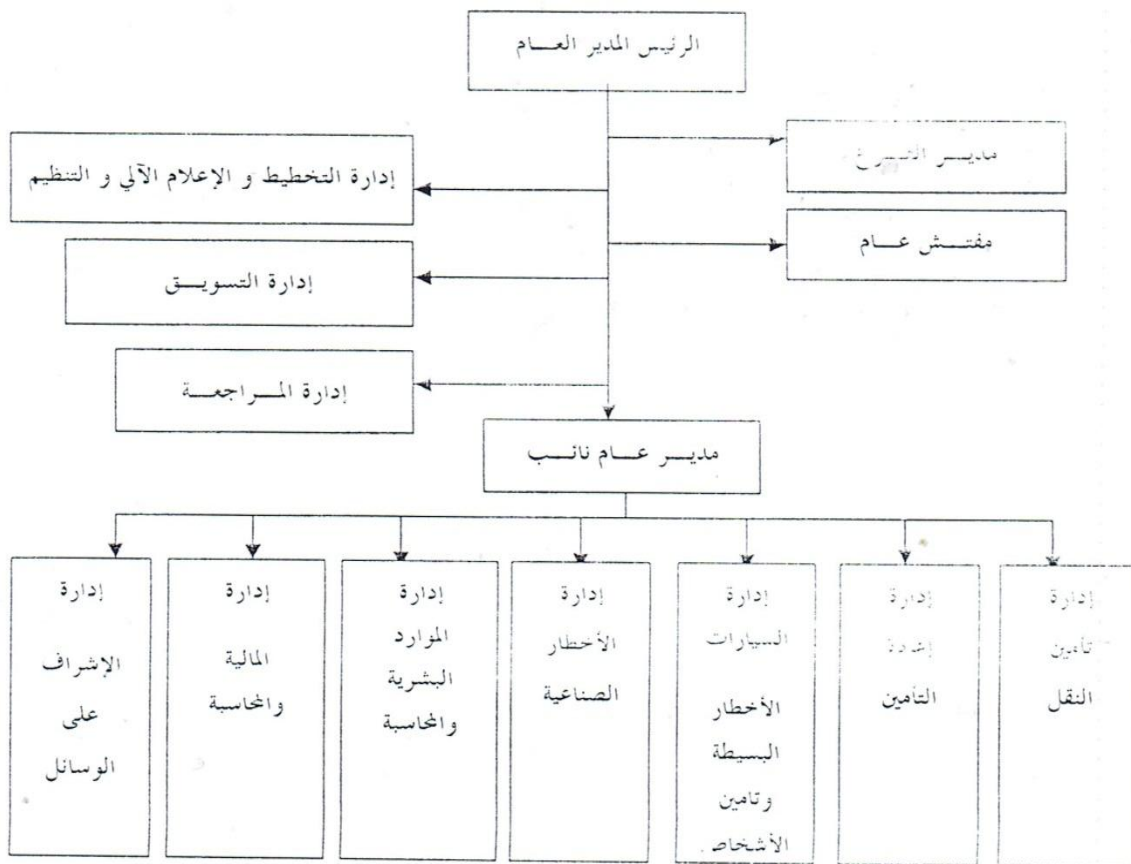
### المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين الشامل

يتم عرض في هذا المطلب الهيكل التنظيمي لكل من المديرية العامة وأهدافها ، الوحدة ثم الوكالة التي هي محل بحثنا هذا ، اذ تتكون المؤسسة الوطنية للتأمين على مستويين :

أولاً:على المستوى العام :

تتبع المؤسسة الجزائرية للتأمينات نوع من ادارى الأعمال في تنظيمها فهي مسيرة من طرف رئيس عام PDG بالاضافة الى مسيرين عامين مساعدين ومدير مكلف بالجانب الاداري مرتبط بمديريات مركزية ، والأخر مكلف بالجانب التقني وهو مرتبط بالأقسام ويمكن ابراز ذلك من خلال الرسم التالي :

الشكل رقم (03-01) : الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين الشامل على المستوى العام



المصدر : الوكالة الجزائرية للتأمين الشامل ADRAR

## ثانيا على المستوى الجهوي:

المؤسسة أو الشركة مكونة من 07 مديريات جهوية وكل واحدة منها منظمة على الشكل التالي :

أربع أقسام : التسويق ، الانتاج ، المالية والادارة

الوكالات 140 وكالة مسيرة من طرف مدير الوكالة وتحتوي على المصالح التالية :

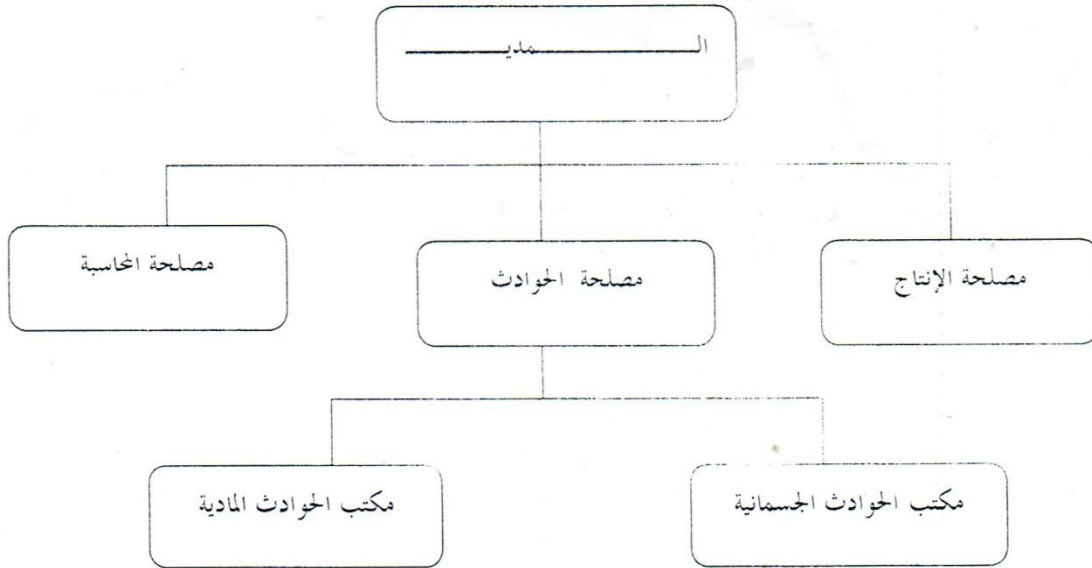
\* المصلحة التقنية

\* مصلحة الأضرار

\* مصلحة المحاسبة

ويمكن ابراز ذلك من خلال الرسم التالي :

الشكل رقم (03-02) الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين الشامل على المستوى الجهوي



المصدر : الوكالة الجزائرية للتأمين الشامل ADRAR

### المطلب الثالث : أهداف ومنتجات الشركة

#### أولا : أهداف الشركة الجزائرية للتأمين الشامل

تتمثل اهداف la CAAT في :

- البحث عن الربح وتحسين مستوى المردودية
- تنويع حافظة الربح
- حماية موقع القيادة لها في سوق التأمين ضد مخاطر النقل
- تحسين الحصص السوقية
- تحسين وتحديث سير الموارد البشرية
- خلق مناصب عمل بتطوير الشبكة التجارية
- ضمان نوعية جيدة للخدمات المقدمة للزبائن وبسعر جيد

#### ثانيا : منتجات الشركة الجزائرية للتأمين الشامل

##### 1- منتجات تأمين الحياة والأفراد:

ان الشركة الجزائرية للتأمين الشامل تقدم منتجات متنوعة لتأمين الأفراد ، والعديد من المنتجات العديدة في السوق في السنوات الأخيرة ومن ضمن هذا النوع نجد المنتجات التالية :

**1-1 تأمين سداد القرض الفردي:** ويتعلق بضمان الحفاظ على الثروة او الممتلكات للورشة في حالة وفاة المالك .

**2-1 ضمان السفر الفردي:** وهو عقد ضد الحوادث الجسدية او الجسمانية للشخص أثناء السفر.

**3-1 تأمين التعويضات اليومية:** وهذا في حالة اجراء الشخص او المؤمن لعملية جراحية مثلا على سبيل المثال.

**4-1 تأمين الجماعات:** ويهم هذا التأمين بمجموعة عمال المؤسسات العامة ، هذا التأمين يكون في فائدة العمال ، وذلك من خلال الاصابة الجسدية ومنح ضمان أساسي في حالة الوفاة أو العجز.

## 2- تأمين السيارات:

وهذا النوع من التأمين يقدر ب 06 بالمئة من رقم الأعمال التقديري ، ويعتبر بالنسبة للمؤسسة كمورد للخزينة وهذا مايفسر الاهتمام الذي توليه الشركة في استغلال هذا النوع الذي يقدم التعويض عن الخسائر الجسدية او المادية التي قد يتسبب فيها الغير من خلال الحوادث والتي تكون في السيارات .

## 3- تأمين الاخطار الصناعية والتجارية:

فمنذ رفع الاحتكار ، خصصت الشركة منتوجات تأمين الاخطار الاصطناعية ، والتي تحسنت بمرور السنوات ، وهذا النوع من التأمينات موجهة للمؤسسات الصناعية ، والمؤسسات الصناعية والمتوسطة والى الحرفيين أو أصحاب الوظائف الحرة وهذا النوع يهدف الحماية من الأخطار التالية :

- الحريق

- الفيضانات

- الاخطار الملحقة

## 4- تأمين النقل:

ويشمل هذا النوع التأمين البري ، والنقل البحري ، الجوي والنقل عبر السكك الحديدية.

## 5- تأمين الخطار الفلاحية:

تعد منتوجات تأمين الخطار الفلاحية ، طرحت مؤخرا فقط ، وهذا بعد طلب من بعض الزبائن ، ولكن الشركة لا تغطي كل الأخطار الفلاحية لكنها تعترم الرد على متطلبات زبائنها خاصة تغطية الأخطار التقليدية الفلاحية.

## 6- التأمين ضد الكوارث الطبيعية:

ان تغطية الكوارث الطبيعية كانت محدودة في أخطار المؤسسات الا أنه بعد الفيضانات والزلازل الحديثة التي عرفتها الجزائر في السنوات الاخيرة مثل : فيضانات باب الواد ، وزلزال 21 ماي 2003 أجبرت السلطات العمومية باقرار اجبارية تغطية هذه الاخطار ابتداءا من سنة 2004.<sup>1</sup>

وقد شهدت الأنواع السابقة الذكر تطورا ملحوظا بالشركة الجزائرية للتأمين la CAAT

1 وثائق مقدمة من المؤسسة محل الدراسة

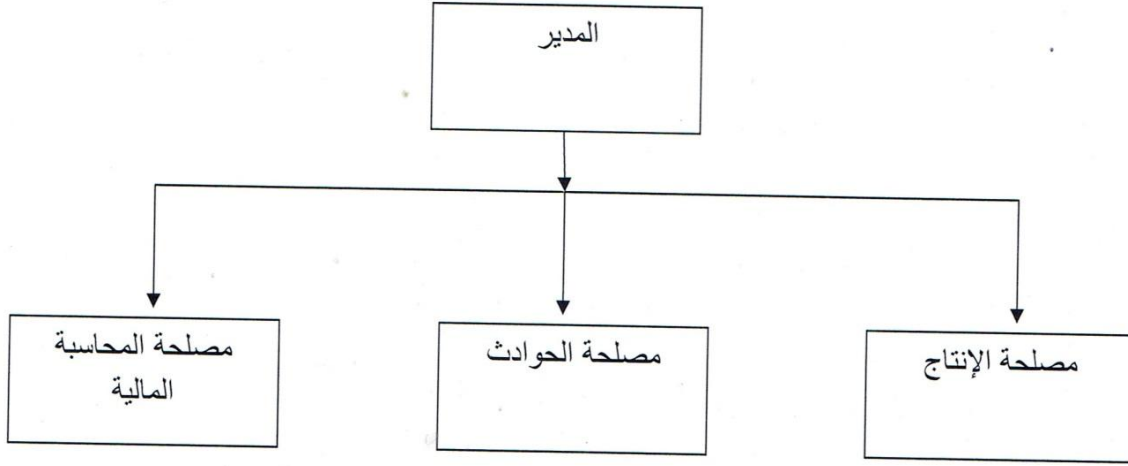
## المبحث الثاني : الشركة الجزائرية للتأمين الشامل "الوكالة الولائية بأدرار":

سنستعرض في هذا المبحث، التعريف بالوكالة الولائية التابعة للشركة الجزائرية للتأمين الشامل بأدرار، وتحديد الوضعية المالية لها:

### المطلب الأول : مختلف المصالح الأساسية لوكالة أدرار

ان كل مؤسسة أو ادارة كانت لايد لها من وجود هيكل تنظيمي لها يهدف الى توحيد عملها، فـشركة التأمين حددت الهيكل التنظيمي لها حسب المصالح الموجودة على مستواها، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03-03) : يوضح الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات (وكالة أدرار)



المصدر : بناء على مقابلة شخصية مع مسؤول مصلحة الانتاج ، 2018/03/21 الساعة 09.30

أولاً:المصالح التنظيمية لوكالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل بأدرار:

وتتكون من أربعة مصالح أساسية هي:<sup>1</sup>

**1- مصلحة الإدارة (المدير) :** يأتي المدير في قمة هرم الوحدة وهو المسؤول الرئيسي عن كل الأوضاع الداخلية للشركة .

**2- مصلحة الإنتاج:** هي مصلحة تختص باكتتاب مختلف أنواع التأمينات وعرض خدمات المؤسسة للزبائن وتقديم الشركات المكتب التأمين فيما يخص كل نوع تأمين وما يغطيه .

<sup>1</sup> وثائق مقدمة من المؤسسة محل الدراسة

الفصل الثالث.....التشخيص المالي لشركات التأمين" دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل"

**3- مصلحة الحوادث:** تهتم هذه المصلحة بدراسة الملفات الخاصة بالمؤمنين لهم عن ضرر لاحق بممتلكاتهم المؤمنة بعد اجراء خبرة ، علما انه ليست كل الملفات قيد الدراسة قابل للتعويض ، اذ يشترط استقاء جميع الشروط المنصوص عليها قانونا .

- بعض الحالات التي تقصي الزبون من التعويض:

(عدم امتلاك رخصة السياقة، حالة عدم وجود ضمان في عقد التأمين، حالة السكر )

**4- مصلحة المحاسبة المالية:** تقوم هذه المصلحة بالتسجيل المحاسبي لكل العمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء داخليا مثل: التسجيل المحاسبي لعمليات الانتاج والتحصيل ، وكذا تعويض ملفات الحوادث بالإضافة الى محاسبة الأجور. أو خارجيا مثل : التزامات المؤسسة اتجاه اغير وتسديد فواتير الكهرباء او اتجاه مصلحة الضرائب.

**ثانيا: التدفقات المعلوماتية بين مختلف مصالح الوكالة:**تقوم مصلحة الانتاج باكتتاب عقود التأمين ويتم تسجيلها محاسبيا على مستوى مصلحة المحاسبة كما يقوم أمين الصندوق بتحصيل اشتراكات التأمين ويتم تسجيلها محاسبيا على مستوى مصلحة المحاسبة .

عند وقوع حادث ما تقوم مصلحة الحوادث بالتصريح بالحادث ودراسة الملف وحساب قسط التعويض له ثم يتم تسديده من قبل مصلحة المحاسبة المالية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - مقابلة شخصية ممسؤل مصلحة المحاسبة والمالية بتاريخ 2018/03/21 على الساعة 09.30 .



الفصل الثالث.....التشخيص المالي لشركات التأمين "دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل"

المطلب الثاني: تحديد الوضعية المالية للشركة الجزائرية للتأمين الشامل(CAAT)-وكالة أدرار

للقوف على الوضعية المالية لهذه الشركة نقوم

أولاً: إعداد الميزانية المالية المختصرة : إنطلاقاً من الميزانية العامة لهذه الشركة والموضحة في الشكل الآتي:

الجدول رقم (01-03): الميزانيات المالية للشركة الجزائرية للتأمين الشامل

2016	2015	2014	الأصول
26142591209.57	20489181620.78	18525164216	الأصول الثابتة
36951244327.37	39207387919.76	32443837130	الأصول المتداولة
2149909433.51	19426055718.86	14972258863	قيم الاستغلال
12408067123.54	16515838210.87	14351054689	قيم غ جاهزة
3044082870.32	3265493990.03	312523578	قيم جاهزة
63093835536.94	59696569540.54	50969001346	مجموع الأصول
			الخصوم
31175177244.37	28446546654.61	25104634672	الأموال الدائمة
26599000995.09	24702351749.21	21764227108	الأموال الخاصة
4576176249.28	3744194905.40	3340407564	الديون طويلة و م أجل
31918658292.57	31250022885.93	25864366675	الديون قصيرة الأجل
63093835536.94	59696569540.54	50969001346	المجموع

من إعداد الباحثين إعتماًدا على الملاحق(من 01-03 إلى 06-03)

ثانيا: أهم المؤشرات المحسوبة في الدراسة: سنعتمد في دراستنا هذه على مؤشرات التحليل المالي

الجدول رقم (03-02): أهم المؤشرات المحسوبة

المؤشر طريقة الحساب

رأس المال العامل رأس المال الدائمة - الأصول الثابتة

الإحتياج في رأس المال العامل قيم غير جاهزة + القيم الجاهزة - الديون قصيرة الاجل - السلفات م

الخزينة رأس المال العامل - الإحتياج في رأس المال العامل

نسبة سيولة الأصول الأصول المتداولة / مجموع الأصول

نسبة السيولة العامة الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

نسبة السيولة الجاهزة قيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

نسبة السيولة المختصرة (قيم جاهزة + قيم غير جاهزة) / الديون قصيرة الأجل

نسبة التمويل الدائم الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

نسبة التمويل الخاص الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

نسبة الاستقلالية المالية الموال الخاصة / الديون قصيرة الجل

نسبة قابلية السداد مجموع الديون / مجموع الأصول

نسبة المردودية المالية النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

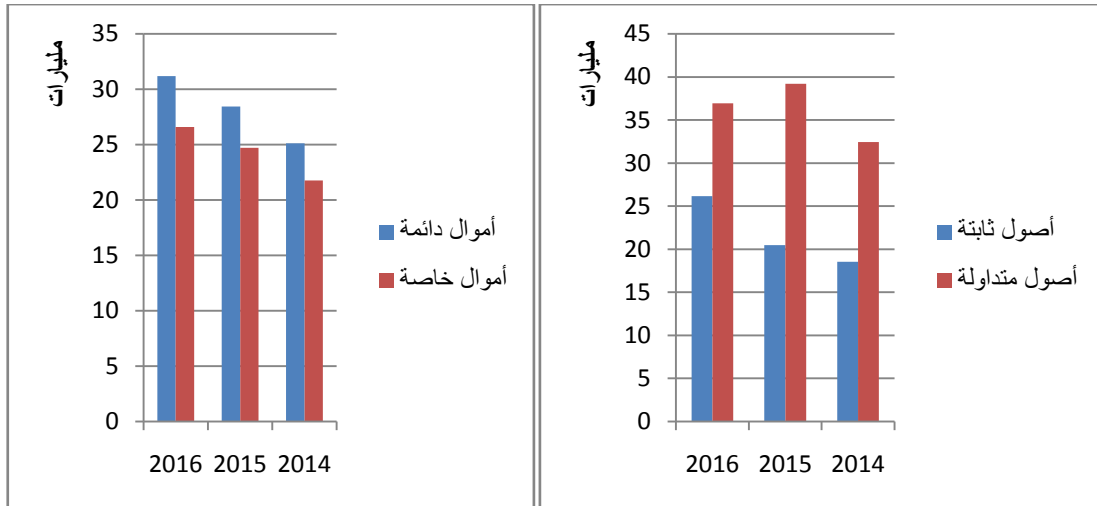
الفصل الثالث.....التشخيص المالي لشركات التأمين" دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل"

نسبة المردودية الاقتصادية نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصل الاقتصادي

المصدر: من إعداد الباحثين

ثالثا: النتائج المتوصل إليها: سنستعرض هذه النتائج في أشكال وجداول:

الشكل رقم (03-04): تطور عناصر أصول وخصوم شركة CAAT



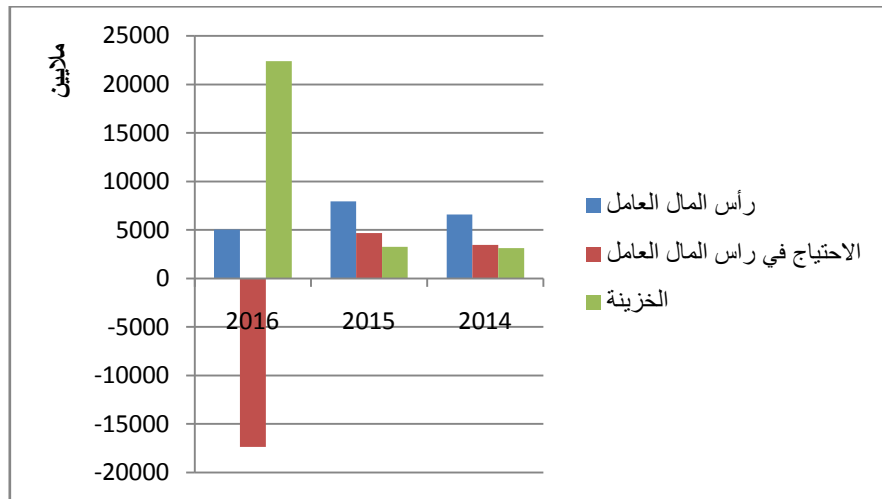
المصدر: مخرجات برنامج excel2007 اعتمادا على الميزانيات المالية للمؤسسة

الجدول رقم (03-03): تطور قيم التوازنات المالية لشركة CAAT

التوازنات المالية	2016	2015	2014
رأس المال العامل	5032586035	7957365034	6579470456
الاحتياج في رأس المال العامل	-17360681736	4691871044	3458946878
الخزينة	22393267770	3265493990	3120523578

المصدر: مخرجات برنامج excel2007

الشكل رقم (03-05): تمثيل بياني للتوازنات المالية لشركة CAAT



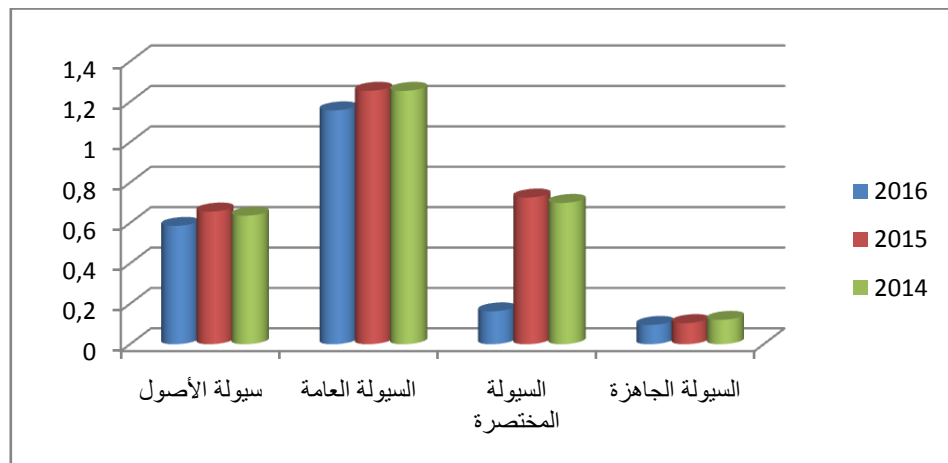
المصدر: مخرجات برنامج excel2007 إعتمادا على الميزانيات المالية للشركة

الجدول رقم (03-04): تطور نسب السيولة لشركة CAAT

نسب السيولة	2016	2015	2014
سيولة الأصول	0,585655382	0,656777906	0,636540569
السيولة العامة	1,157669097	1,254635495	1,25438359
السيولة المختصرة	0,162725897	0,726129059	0,699525439
السيولة الجاهزة	0,095370013	0,104495731	0,120649526

المصدر: مخرجات برنامج excel2007 إعتمادا على الميزانيات المالية للشركة

الشكل رقم: (03-06): تمثيل بياني لنسب السيولة لشركة CAAT



الفصل الثالث.....التشخيص المالي لشركات التأمين" دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل"

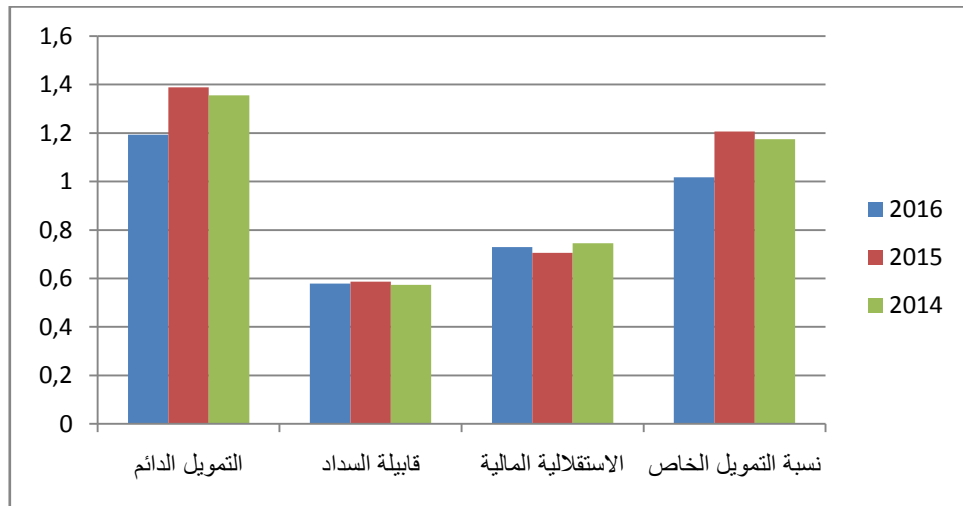
المصدر: مخرجات برنامج excel2007 إعتمادا على الميزانيات المالية للشركة

الجدول رقم (03-05): تطور نسب التمويل

نسب التمويل	2016	2015	2014
التمويل الدائم	1,192505249	1,3883691	1,355163948
قابلية السداد	0,578421556	0,586201486	0,572990906
الاستقلالية المالية	0,728842899	0,705898097	0,745228398
نسبة التمويل الخاص	1,017458475	1,20562901	1,174846649

المصدر: مخرجات برنامج excel2007 إعتمادا على الميزانيات المالية للشركة

الشكل رقم(03-07): نسب التمويل



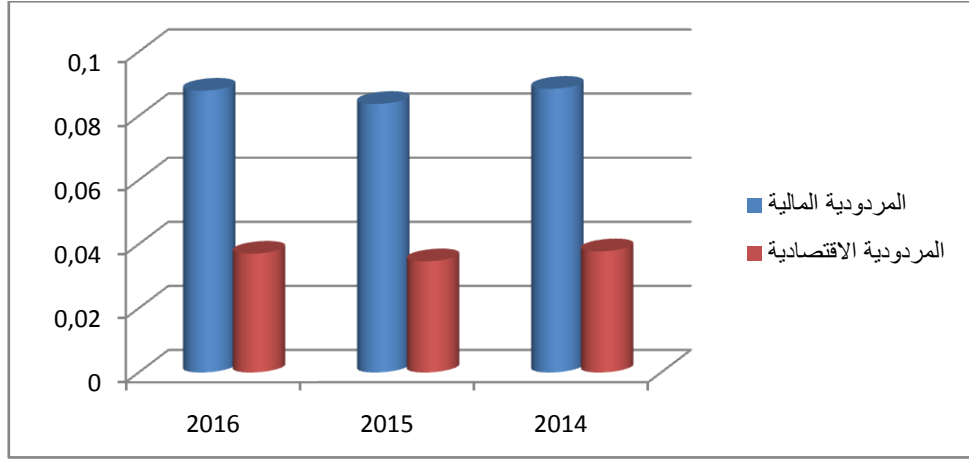
المصدر: مخرجات برنامج excel2007 إعتمادا على الميزانيات المالية للشركة

الجدول رقم (03-06): تطور نسب المردودية

نسب المردودية	2016	2015	2014
المردودية المالية	0,087889329	0,083758132	0,088478498
المردودية الاقتصادية	0,037052247	0,03465899	0,037781123

المصدر: مخرجات برنامج excel2007 إعتمادا على الميزانيات المالية للشركة

الشكل رقم(03-08): مؤشرات المردودية



المصدر: مخرجات برنامج excel2007 إعتقادا على الميزانيات المالية للشركة

**رابعاً: الأدوات والبرامج المستخدمة:** بهدف الأجابة على إشكالية الدراسة، تم إستخدام مجموعة من الأدوات والمتمثلة أساسا في المؤشرات المالية ونسبها، والتي تتمثل في :

- مؤشرات التوازن المالي
- النسب المالية
- نسب السيولة
- نسب السيولة
- نسب المردودية

ومن أجل حساب كل ما سبق تم الإستعانة ببرنامج الجداول الإلكتروني (Microsoft excel2007)

**خامساً: تحليل النتائج المتوصل إليها**

**1- دراسة أصول وخصوم الشركة:**

من الشكل رقم (03-03) نلاحظ أن :

- الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة وجزء من الأصول المتداولة في كل الفترات التي درسناها، وهذا يعكس سياسة الشركة التوسعية التي تتجلى في الرفع من أصولها الثابتة بالموازاة مع أموالها الدائمة، وهذا للحفاظ على مبدأ الأمان والتوازن على مستوى دورتها الاستثمارية.

## 2- دراسة قيم التوازنات المالية:

من الجدول رقم (03-03) نلاحظ أن:

- الشركة تسعى للوصول إلى الهيكل المالي الأمثل، وذلك عن طريق رأس المال العامل الموجب المقرب من الصفر، وهو ما توضحه قيم رأس المال العامل التي تتناقص من فترة إلى أخرى.
- الاحتياج في رأس المال العامل كان موجب في سنتي 2014 و 2015، أي أن في هذه الفترتين تم تمويل دورة الاستغلال بجزء من الديون طويلة الأجل، وهو أمر غير مقبول ومخل بتوازن الميزانية، أما في سنة 2016 فيظهر الاحتياج في رأس المال العامل بقيمة سالبة، وهذا يدل على أن موارد دورة الاستغلال مولت كافة استخدامات دورة الاستغلال.
- الخزينة كانت موجبة في كل فترات الدراسة، وهو أمر غير جيد على المستوى البعيد، لأنه سيتسبب في تراكم أموال سائلة للمؤسسة، وعدم استثمارها في دورة الاستثمار.

## 3- دراسة نسب السيولة:

من الجدول رقم (03-04) نلاحظ :

- الشركة ذات نشاط تجاري او خدماتي، وهو ما توضحه نسب سيولة الأصول التي فاقت النسبة 0.5 في كل فترات الدراسة.
- نسب السيولة العامة موجبة واكبر من 1 في كل فترات الدراسة وهذا يدل على المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها.
- في ما يخص نسبة السيولة المختصرة، نلاحظ أن للشركة القدرة على تغطية ديونها القصيرة بدون اللجوء إلى خزينتها، وهذا تمثل فقط في فترتي 2014-2015
- بالنسبة للسيولة الجاهزة، نلاحظ عدم قدرة الشركة على تغطية ديونها القصيرة الأجل، بأموالها السائلة التي تتوفر لديها، وهو ما انعكسه النسب المتحصل عليها خلال فترات الدراسة، التي لم تنحصر في المجال (0.25-0.33)

## 4- دراسة نسب التمويل:

من الجدول رقم (03-05) نلاحظ:

- نلاحظ أن نسب التمويل الدائم كانت مرضية، وهو ما تفسره القيم التي فاقت القيمة 1 في كل فترات الدراسة وهو ما يدل على ان الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة، وأن رأس المال العامل غير معدوم.

الفصل الثالث.....التشخيص المالي لشركات التأمين" دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل"

- نلاحظ أن قابلية الشركة للسداد غير جيدة، وهو ما تفسره القيم التي فاقت القيمة 0.5 في كل فترات الدراسة وهو ما يدل على أن الشركة غير قادرة على تسديد التزاماتها إتجاه الغير.
- نلاحظ أن المؤسسة مستقلة ماليا، وهو ما تفسره القيم التي فاقت القيمة 1 في كل فترات الدراسة، وهذا دليل على أن المؤسسة قادرة على الإعتماد على التمويل الخاص بدل الديون.
- نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص غير معدوم، وهو ما تعكسه القيم التي فاقت القيمة 1 في نسبة التمويل الخاص في كل فترات الدراسة، وهذا يدل على أن الأموال الخاصة كافية لتغطية الأصول الثابتة.

#### 5- نسب المردودية:

من الجدول رقم (03-06) نلاحظ

- نلاحظ أن الأموال الخاصة تساهم بنسبة 0.08 في تحصيل النتيجة الصافية للشركة وهي قيمة ثابتة في كافة فترات الدراسة، وهو أمر مقبول.
- نلاحظ أن الأصول الاقتصادية تساهم بنسبة 0.03 في تحصيل النتيجة الصافية للشركة.

#### خلاصة الفصل

مما سبق نستنتج بأن الشركة الجزائرية للتأمين الشامل في وضعية مالية متوازنة على المدى القصير والمتوسط، على مستوى الدورة الاستثمارية، وهو ما يوضح موطن من مواطن قوة الشركة وقدرتها على تمويل أصولها الثابتة فقط باستعمال الأموال الخاصة، وهذا ما يجعلها قادرة على زيادة أصولها الثابتة بكل سلاسة دون الحاجة للجوء إلى الديون الطويلة الأجل، والتي تتميز بمعدلات فائدة مرتفعة جدا. أما على مستوى دورة الاستغلال فيتوجب على الشركة التقليل من الديون القصيرة الأجل، من جهة والقيام باستثمار الأموال السائلة التي تحوزها خزينتها من جهة أخرى



الفصل الثالث.....التشخيص المالي لشركات التأمين" دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل"

للمؤسسة نقاط قوة متمثلة في هامش الأمان الذي تحوزه، واستقلاليته المالية، واعتمادها على الأموال الخاصة بشكل كبير.

تعاني المؤسسة من مشكل في قابلية السداد لأن مجموع ديونها كبير مقارنة بمجموع أصولها (الوضعية المثلى أن يكون مجموع الأصول ضعف مجموع الديون) وهو ماسيشكل لها عبئاً في المستقبل



# خاتمة عامة

حاولنا من خلال دراستنا هذه الإجابة عن الإشكالية المتمثلة في "ماهي المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد الوضعية المالية في شركة التامين؟"

يعرف نشاط التأمين في الجزائر تطورا ملحوظا، فقدت أصبحت شركات التأمين تنوع من مجالاتها وتزيد من وظائفها، وتقدم خدمات أكثر جودة، لهذا فان دراسة الوضعية المالية لشركات التأمين اصبحت من الامور الواجبة والضرورية لحماية مصالح المؤمن لهم وضمان نجاح نشاط شركات التأمين واستمرارها.

ومن خلال دراستنا لموضوع التشخيص المالي لشركات التأمين اسقطنا الدراسة على الوكالة المحلية لولاية ادرار التابعة للشركة الوطنية للتأمين الشامل ومن خلال الفصول الثلاثة انطلقا من الاشكالية يمكن عرض نتائج نهائية لهذه الدراسة والتوصيات المقدمة وآفاق البحث العلمي.

**أولا- نتائج البحث:** لقد توصلنا من خلال الدراسة الى العديد من النتائج وفق سياق منهجي مترابط مع الاشكالية محل الدراسة إلى النتائج التالية:

- للمؤسسة رأس مال عامل موجب وهو يعتبر بمثابة هامش أمان يقدر بـ5032586035
- احتياج في رأس المال العامل سالب في سنة 2016 يقدر بـ(-17360681736)وهو ما يعني أن موارد دورة الاستغلال غطت استخدامات دورة الاستغلال
- تحقق المؤسسة توازن مالي على المستوى القصير والمتوسط
- للمؤسسة قدرة تمويلية جيدة تقدر بـ1.19، واستقلالية مالية ممتازة، تقدر بـ و72 بالمائة
- تستطيع المؤسسة الاعتماد على أموالها الخاصة فقط في تمويل دورة الاستثمار، دون الحاجة للجوء إلى الديون الطويلة الأجل وهو ما يفسره مؤشر التمويل الخاص المقدر بـ 1.017

**ثانيا-التوصيات:** للوصول على التوازن المالي على المستوى البعيد يستحسن للشركة القيام ب:

- التخلص من بعض الديون الطويلة الأجل ذات الفوائد المرتفعة
- الزيادة في حجم الأصول الثابتة
- انتهاج سياسة توسعية هجومية بهدف الحفاظ والهيمنة على السوق التأمينية في الجزائر
- زيادة عدد الوحدات التابعة لها

ثانيا- آفاق البحث: في ظل التأكيد على أهمية التأمين ودوره الفعال في حماية الممتلكات الخاصة بالشخص والمؤمن له او الشركة المؤمن لها وبالرغم من المنافسة القوية الناتجة من ظهور عدد لا بأس به من شركات التأمين خاصة وعامة نجد ان التأمين في الجزائر لم يرتقي الى المستوى المطلوب، لذا نطمح ان تكون دراستنا مجرد تمهيد لدراسات اخرى تكون اكثر اتساعا وشمولا في معالجة قطاع التأمين، للتعرف على وضعيته من ناحية وعلى مشاركته في التنمية الاقتصادية من ناحية اخرى وكذلك اسقاط مختلف أدوات التشخيص الاستراتيجي على شركات التأمين لتشخيص وضعيتها المالية.

كما يمكن اقتراح على الباحثين جوانب اخرى بخصوص هذا الموضوع، تساعد على البحث واهمها :

- اثر كفاية رأسمال شركات التأمين على الاداء المالي.

- اثر الازمة المالية العالمية على شركات التأمين الجزائرية.



## الملاحق

الملحق رقم (03-01): جانب الاصول من الميزانية المالية لسنة 2016

### BILAN Exercice clos le 31/12/2016

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUTE n	AMORT-PROV n	MONTANT NET n	MONTANT NET n-1
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	
immobilisation incorporelles	2.1.1	223.273.302,72	119.247.443,86	104.025.858,86	129.743.043,19
immobilisation corporelles	2.1.1				
- Terrains		627.211.910,93	0,00	627.211.910,93	619.309.910,93
- Bâtimens		4.609.403.968,75	1.829.827.198,93	2.779.576.769,80	2.784.416.461,40
- Immeuble de Placements		1.045.034.152,92	397.721.176,05	647.312.976,87	635.144.894,94
- Autres immobilisations corporelles		1.420.833.564,62	890.991.899,70	529.841.664,92	547.837.629,16
- Immobilisations en concession		34.757.250,00	6.319.493,70	28.437.756,30	29.491.000,00
immobilisation en cours	2.1.1	868.575.596,56	3.657.853,85	834.917.742,71	774.166.128,06
immobilisation financières	2.1.1				
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	
- Autres participations et créances rattachées		3.974.791.373,51	0,00	3.974.791.373,51	2.644.851.304,44
- Autres titres immobilisés		12.889.371.184,37	2.710.400,00	12.885.660.784,37	8.920.393.943,57
- Prêts et autres actifs financiers non courants		163.990.334,49	3.119.188,18	160.871.146,31	121.151.469,76
- Impôts différés actif	2.1.5	265.348.570,72		265.348.570,72	326.473.149,92
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00		0,00	
<b>TOTAL 1 - ACTIF NON COURANT</b>		<b>26.142.591.209,67</b>	<b>3.253.594.664,27</b>	<b>22.888.996.545,30</b>	<b>17.532.998.940,37</b>
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance	2.1.2				
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	
- Part de la réassurance cédée		6.639.579.169,54		6.639.579.169,54	6.517.072.921,63
Créances et emplois assimilés					
- Cessionnaires & Cédants débiteurs		64.206.043,27	0,00	64.206.043,27	242.837.470,91
- Assurés, Intermédiaires d'assurance débiteurs	2.1.3	10.968.437.205,13	1.820.184.378,23	9.148.252.826,90	7.399.261.291,22
- Autres débiteurs	2.1.3	2.624.595.997,57	85.875.461,16	2.538.720.536,41	2.416.200.670,25
- Impôts et assimilés		1.182.272.928,00	152.327.878,90	1.029.945.049,10	1.012.497.160,45
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibles et assimilés	2.1.4				
- Placements et autres actifs financiers courants		12.408.057.123,54	44.460.060,42	12.363.607.063,12	16.468.306.180,65
- Trésorerie		3.044.082.870,32		3.044.082.870,32	3.265.493.990,03
<b>TOTAL II - ACTIF COURANT</b>		<b>36.951.244.327,37</b>	<b>2.102.848.778,71</b>	<b>34.848.395.548,66</b>	<b>37.321.671.685,15</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>63.093.835.536,94</b>	<b>5.356.443.432,98</b>	<b>57.737.392.103,96</b>	<b>54.854.670.625,52</b>

الملحق رقم (03-02): جانب الخصوم من الميزانية المالية لسنة 2016

**BILAN**  
Exercice clos le  
31/12/2016

PASSIF	NOTE	MONTANT NET n	MONTANT NET n-1
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis	2.1.5	16.000.000.000,00	16.000.000.000,00
Capital non appelé		0,00	
Primes et réserves (Réserves consolidées(1))	2.1.5	2.904.769.209,24	1.790.046.646,15
Ecart de réévaluation		0,00	1.083.958,05
Ecart d'équivalence(1)		0,00	
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2.1.5	2.337.768.362,87	2.069.022.829,98
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2.1.5	0,00	0,00
Part de la société consolidante(1)		21.242.557.562,11	19.860.452.834,19
Part des minoritaires (1)			
<b>TOTAL I - CAPITAUX PROPRES</b>		<b>21.242.557.562,11</b>	<b>19.860.452.834,19</b>
<b>PASSIF NON COURANT</b>			
Emprunts et dettes financières	2.1.5	7.319.946,21	7.550.062,65
Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	28.414.413,93	26.837.735,09
Autres dettes non courants		766.437.751,05	29.491.000,00
Provisions réglementées	2.1.5	3.150.481.741,76	2.934.991.169,70
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	621.522.397,33	745.324.937,06
<b>TOTAL II - PASSIF NON COURANT</b>		<b>4.576.176.249,28</b>	<b>3.744.194.905,40</b>
<b>PASSIF COURANT</b>			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	2.1.5	3.194.746.191,32	3.243.777.756,49
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		18.071.715.618,02	18.288.529.231,70
- Acceptations		1.335.065,16	205.229,20
Dettes et comptes rattachés			
- Cessionnaires et Cédants créditeurs	2.1.3	3.980.205.339,84	3.484.809.812,59
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		160.494.975,08	135.262.201,91
Impôts Crédits	2.1.3	2.767.369.463,23	2.571.431.263,60
Autres dettes	2.1.3	3.742.791.639,92	3.526.007.389,99
Trésorerie Passif		0,00	0,00
<b>TOTAL III - PASSIFS COURANTS</b>		<b>31.918.658.292,57</b>	<b>31.250.022.885,93</b>
<b>TOTAL GÉNÉRAL PASSIF</b>		<b>57.737.392.103,96</b>	<b>54.851.670.625,52</b>



## BILAN

Au 31/12/2015

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUTE N	AMORT PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
<b>ACTIF NON COURANT</b>					
Ecart d'acquisition-Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	
Immobilisation incorporelles	2.1.1	223.273.302,72	93.530.254,53	129.743.048,19	148.372.962,13
Immobilisation corporelles	2.1.1				
- Terrains		619.309.910,93	0,00	619.309.910,93	579.211.747,15
- Bâtiments		4.468.243.234,68	1.683.826.773,28	2.784.416.461,40	2.904.337.272,74
- Immeubles de placements		941.734.152,92	306.589.257,98	635.144.894,94	679.660.762,66
- Autres immobilisations corporelles		1.378.294.379,70	830.456.750,54	547.837.629,16	587.057.017,47
- Immobilisations en concession		34.757.250,00	5.266.250,00	29.491.000,00	0,00
Immobilisation en cours	2.1.1	777.843.981,91	3.657.853,85	774.186.128,06	288.579.070,86
Immobilisation financières	2.1.1				
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	0,00
- Autres participations et créances rattachées		2.672.210.155,08	27.358.850,64	2.644.851.304,44	2.479.017.147,97
- Autres titres immobilisés		8.922.562.263,57	2.168.320,00	8.920.393.943,57	7.868.936.873,58
- Prêts et autres actifs financiers non courants		124.479.839,35	3.328.389,59	121.151.469,76	73.925.885,43
- Impôts différés actif	2.1.5	326.473.149,92		326.473.149,92	380.203.882,39
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00		0,00	0,00
<b>TOTAL I - ACTIF NON COURANT</b>		<b>20.489.181.620,78</b>	<b>2.956.182.680,41</b>	<b>17.532.998.940,37</b>	<b>15.989.302.622,38</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
Provisions techniques d'assurance	2.1.2				
Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	0,00
- Part de la réassurance cédée		6.517.072.921,63		6.517.072.921,63	7.286.874.419,64
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires & Cédant débiteurs		242.837.470,91	0,00	242.837.470,91	120.821.567,36
- Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs	2.1.3	9.055.421.174,97	1.656.159.883,75	7.399.261.291,22	5.554.611.794,58
- Autres débiteurs	2.1.3	2.445.899.112,00	29.698.441,75	2.416.200.670,25	0,00
- Impôts et assimilés		1.164.825.039,35	152.327.878,90	1.012.497.160,45	699.421.037,70
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	42.083.043,93
- Disponibilités et assimilés	2.1.4				
Placements et autres actifs financiers courants		16.515.838.210,87	47.530.030,21	16.468.308.180,66	14.303.524.638,60
- Trésorerie		3.265.493.990,03	0,00	3.265.493.990,03	3.120.523.578,05
<b>TOTAL II - ACTIF COURANT</b>		<b>39.207.387.919,76</b>	<b>1.885.716.234,61</b>	<b>37.321.671.685,15</b>	<b>31.127.860.079,86</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>59.696.569.540,54</b>	<b>4.841.898.915,02</b>	<b>54.854.670.625,52</b>	<b>47.117.162.702,24</b>



## BILAN

Au 31/12/2015

Passif	Note	Montant net N	Montant net N-1
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis	2.1.5	16.000.000.000,00	11.490.000.000,00
Capital non appelé		0,00	
Primes et réserves (Réserves consolidées) (1)	2.1.5	1.790.346.646,15	4.948.402.419,49
Ecart de réévaluation		1.083.358,06	5.303.551,28
Ecart d'équivalence (1)		0,00	
Résultat net- Résultat net part du groupe (1)	2.1.5	2.069.022.829,98	1.925.666.129,98
Autres capitaux propres- report à nouveau	2.1.5	0,00	-456.983.636,68
Part de la société consolidante (1)		19.860.452.834,19	17.912.388.464,07
Part des minoritaires (1)			
<b>TOTAL I - CAPITAUX PROPRES</b>		<b>19.860.452.834,19</b>	<b>17.912.388.464,07</b>
<b>PASSIF NON COURANT</b>			
Emprunts et dettes financières	2.1.5	7.550.062,65	7.229.066,71
Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	26.837.735,09	133.575.268,81
Autres dettes non courants		29.491.000,00	
Provisions réglementées	2.1.5	2.934.991.169,70	2.430.947.701,82
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	745.324.937,96	768.655.526,30
<b>Total II - PASSIF NON COURANT</b>		<b>3.744.194.905,40</b>	<b>3.340.407.563,64</b>
<b>PASSIF NON COURANT</b>			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	2.1.5	3.243.777.756,94	3.158.523.350,78
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		18.288.529.231,70	16.885.212.880,31
- Acceptations		205.229,20	276.530,20
Dettes et comptes rattachées			
- Cessionnaires et cédants créditeurs	2.1.3	3.484.809.812,59	3.039.455.155,00
Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		135.262.201,91	37.427.461,95
- Impôts crédits	2.1.3	2.571.431.263,60	1.459.250.023,52
- Autres dettes	2.1.3	3.526.007.389,99	1.284.221.272,77
- Trésorerie Passif		0,00	0,00
<b>TOTAL III - PASSIFS COURANTS</b>		<b>31.250.022.885,93</b>	<b>25.864.366.674,53</b>
<b>TOTAL GÉNÉRAL PASSIF</b>		<b>54.854.670.625,52</b>	<b>47.117.162.702,24</b>

## BILAN ( ACTIF )

au 31 / 12 / 2014

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUT N	AMORT.-PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N - 1
<b>ACTIF NON COURANT</b>					
Écart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif					
<b>Immobilisations incorporelles</b>	2.1.1	196 389 332,06	48 016 369,93	148 372 962,13	139 875 832,64
<b>Immobilisations corporelles</b>	2.1.1				
- Terrains		579 211 747,15		579 211 747,15	579 211 747,15
- Bâtiments		4 387 195 009,49	1 482 857 736,75	2 904 337 272,74	2 968 119 945,47
- Immeubles de Placements		941 734 152,92	262 073 390,26	679 660 762,66	702 438 280,49
- Autres immobilisations corporelles		1 317 892 368,83	730 835 351,36	587 057 017,47	409 938 192,64
- Immobilisations en concession				0,00	0,00
<b>Immobilisation en cours</b>	2.1.1	291 822 418,71	3 243 347,85	288 579 070,86	104 310 938,55
<b>Immobilisation financières</b>	2.1.1				
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	0,00
- Autres participations et créances rattachées		2 479 506 290,80	489 142,83	2 479 017 147,97	2 255 460 930,33
- Autres titres immobilisés		7 873 804 073,58	4 867 200,00	7 868 936 873,58	6 629 500 326,16
- Prêts et autres actifs financiers non courants		77 404 940,18	3 479 054,75	73 925 885,43	65 649 660,17
- Impôts différés actif	2.1.5	380 203 882,39		380 203 882,39	267 662 038,34
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00		0,00	0,00
<b>TOTAL I - ACTIF NON COURANT</b>		<b>18 525 164 216,11</b>	<b>2 535 861 593,73</b>	<b>15 989 302 622,38</b>	<b>14 122 167 891,94</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
<b>Provisions techniques d'assurance</b>	2.1.2				
- Part de la coassurance cédée				0,00	0,00
- Part de la réassurance cédée		7 286 874 419,64		7 286 874 419,64	6 333 369 720,53
<b>Créances et emploi assimilés</b>					
- Cessionnaires & Cédants débiteurs		120 821 567,36		120 821 567,36	1 106 682 278,51
- Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs	2.1.3	6 784 557 868,27	1 229 946 073,69	5 554 611 794,58	5 427 457 155,71
- Autres débiteurs	2.1.3	737 921 984,06	38 500 946,36	699 421 037,70	664 082 180,01
- Impôts et assimilés		42 083 043,93		42 083 043,93	102 169 783,14
- Autres créances et emplois assimilés				0,00	0,00
<b>Disponibilités et assimilés</b>	2.1.4				
- Placements et autres actifs financiers courants		14 351 054 668,81	47 530 030,21	14 303 524 638,60	13 261 990 345,63
- Trésorerie		3 120 523 578,05		3 120 523 578,05	2 333 840 897,53
<b>TOTAL II - ACTIF COURANT</b>		<b>32 443 837 130,12</b>	<b>1 315 977 050,26</b>	<b>31 127 860 079,86</b>	<b>29 229 592 361,06</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>50 969 001 346,23</b>	<b>3 851 838 643,99</b>	<b>47 117 162 702,24</b>	<b>43 351 760 253,00</b>



## BILAN (PASSIF)

au 31 / 12 / 2014

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis	2.1.5	11 490 000 000,00	11 490 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))	2.1.5	4 948 402 419,49	4 363 156 779,84
Écart de réévaluation		5 303 551,28	7 507 497,36
Écart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2.1.5	1 925 666 129,98	833 271 234,74
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2.1.5	-456 983 636,68	0,00
<b>Part de la société consolidante (1)</b>		<b>17 912 388 464,07</b>	<b>16 693 935 511,94</b>
<b>Part des minoritaires (1)</b>			
<b>TOTAL I - CAPITAUX PROPRES</b>		<b>17 912 388 464,07</b>	<b>16 693 935 511,94</b>
<b>PASSIF NON COURANT</b>			
Emprunts et dettes financières	2.1.5	7 229 066,71	7 046 800,61
Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	133 575 268,81	135 086 041,03
Autres dettes non courants			
Provisions réglementées	2.1.5	2 430 947 701,82	2 172 083 281,04
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	768 655 526,30	630 033 833,54
<b>TOTAL II - PASSIF NON COURANT</b>		<b>3 340 407 563,64</b>	<b>2 944 249 956,22</b>
<b>PASSIF COURANT</b>			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	2.1.5	3 158 523 350,78	4 847 896 226,01
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		16 885 212 880,31	15 918 031 512,33
- Acceptations		276 530,20	
Dettes et comptes rattachés			
- Cessionnaires et Cédants créditeurs	2.1.3	3 039 455 155,00	1 095 536 679,51
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		37 427 461,95	41 319 476,82
Impôts Crédits	2.1.3	1 459 250 023,52	1 073 633 229,43
Autres dettes	2.1.3	1 284 221 272,77	737 157 660,74
Trésorerie Passif		0,00	0,00
<b>TOTAL III - PASSIFS COURANTS</b>		<b>25 864 366 674,53</b>	<b>23 713 574 784,84</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>47 117 162 702,24</b>	<b>43 351 760 253,00</b>

الدائن	المدين	البيان	الدائن	المدين
		2016/03/20		
	45000	تكاليف الخبرة		606
45000		مؤونات الخبرة (تسجيل عملية مؤونات الخبرة)	306...	
		2016/03/..		
	5000	مؤونات الخبرة		306...
		البنك	512	
5000		(عملية تسديد تكاليف الخبرة)		

الدائن	المدين	البيان	الدائن	المدين
		2016/03/01		
	45000	تكاليف الأخطار		6000..
45000		مؤونات الأخطار ( تسجيل عملية تكاليف الأخطار )	306...	
		2016/03/..		
	45000	تكاليف الأخطار		306...
45000		البنك (تسجيل عملية تسديد تكاليف الأخطار)	512	



CAAT

## تأمين السيارات ASSURANCE AUTOMOBILE

كافة الجزائرية للتأمينات  
COMPAGNIE ALGERIENNE DES ASSUR  
شماعي : 52 شارع الإخوي بوعدو بئر مراد رايس الجزائر  
Siège social : 52, Rue des Frères BOUADOU - BIR MOURAD I  
Tél : 021 44 90 75 à 84

11962391	السنة Année	وحدة Succursale	وكالة Agence	م.ت.م B.S.D.	فروع Branche	رقم التتبع Sequence	رقم الهوية Numéro avenant
الهوية Identification							

رمز التعريف Code Tarif	النوع Genre	المنطقة Zone	الاستعمال Usage	القدرة Puissance	مدة العقد Durée du contrat	المرتب Effet	الإقضاء Expiration	مدة Durée

### Déclaration du souscripteur

المكتب

Souscripteur:	المكتب	تاريخ الميلاد Date de naissance	Permis de conduire	سيارة
Nom :	الإسم		Numéro :	
Prénoms :	اللقب		Date :	
Adresse :	عنوان		Catégorie :	
Profession :	المهنة			

### Caractéristiques du véhicule assuré مواصفات العربة المؤمن عنها

### Surprimes et réduction

### القسط والحسم

Véhicule	المقطورة
Remorque	
Marque :	المنفذ
Type :	طرار
Série :	تسلسل
C.U. :	خ.م.
P. T.C. :	و.و.
Immat. :	ر.و.التسجيل
Année :	السنة
Puiss. :	قوة
Place :	عدد المقاعد
Turbo :	توربو
Valeur vénale du véhicule	ق. التجارية للسيارة
Valeur à neuf du véhicule	ق. الجديدة للسيارة
Valeur Auto Radio	ق. مذياع السيارة

Prime R.C. :	
Autre prime :	
Réduction :	
Maj. P.C. :	
Maj. M. Inf :	
Maj. -25 ans	
Bonus	
Prime nette Tie	

Décompte de la prime	لقسط
Prime nette	
Accessoires	
F.S.I. 3 %	%
Taxes	
Timbres	
Autres	
Prime totale	
(Dont quittance)	

### Garanties accordées et primes nettes الضمانات الممنوحة وأقساط صافية

Montant	المبلغ	المقطورة Personnes transportées
R.C. :	م.م.	وفاة :
R.C.R. :	م.م.م.	ع.ج.ك :
Tièrce :	نافه الأخطار :	إ.ل.ل. :
D.C. :	أضرار التصادم :	علاج :
V.I. :	سرقة/حريق :	Prime
B.D.G. :	إكتسار الزواج :	
D.R. :	الدفاع والمتابعة :	

1 - يستفيد من إمتداد الضمان 7 الفقرة  
43 من الشروط العامة)

D.C. à :	أضرار التصادم	السيد :
Franchise	خلوص	
		في حالة وفاة الشخص المذكور أعلاه يدفع التعويض
		لـ

Timbre fiscal :  
Solde :  
Net à payer :  
A ristourner :  
Fait le :

أشهد بصحة التصريحات الأتفة الذكر وأوافق على هذه الشروط  
Je certifie sincères les déclarations ci-dessus

توقيع المكتب  
Le souscripteur

COMPAGNIE ALGERIENNE DES ASSURANCES  
S.A. - SPA au capital de 16.000.000.000 DA  
Siège Social : 52, Avenue des Frères BOUADOU Bir Mourad Raïs Alger  
Identificateur Fiscal: 999916000831602



Code Ministériel : 8.1.2.2 - Multirisques Professionnelle  
Branche : Multirisques Professionnelles (MP)

Succursale : SUCCURSALE GHARDAIA  
Agence : AGENCE ADRAR

## CONTRAT MULTIRISQUES PROFESSIONNELLES CONDITIONS PARTICULIERES

Les conditions générales et particulières du présent contrat, la compagnie algérienne des Assurances, corde les garanties prévues selon le tableau figurant au verso des présentes conditions particulières.  
La présente assurance est consentie moyennant une prime annuelle mentionnée plus bas que le souscripteur s'oblige à payer chaque année et d'avance à l'échéance indiquée.  
Le contrat ne prends effet qu'aux jour et heure du paiement de la première prime et au plus tôt à la date de prise d'effet.

de police : 2012/352/MP/8.1.2.2/33/0/0

Souscripteur : 4954590/0

Adresse : adrar

Surface des vitres de deventure : M<sup>2</sup>

Description : MOBILIER DE BUREAU

Qualité du Souscripteur : Loctaire

Valeur des vitres :

Profession exercée : ND

Quantité des matières inflammables : 0 (Litres)

Superficie des locaux : 80 M<sup>2</sup>

Nombre de personnes employées : 2

Valeur totale du matériel et des marchandises 400.000,00 QUATRE CENT MILLE Dinars Algérien ET  
retenus dans le local assuré : Voir Annexe Contenu 00 Centimes

Action assurée du capital : Dégat des eaux 100% Vol 100% Assistance: 0,00 DA

Date de souscription : 12/09/2012

Date d'effet : 12/09/2012

Date d'échéance : 11/09/2013

Prime Nette	Coût de Police / Coût d'Avn	Taxes	Timbre fiscal	FGA	Droit de Timbre	Prime Totale
4.335,00	500,00	0,00	0,00	0,00	40,00	4.875,00

Signature à Algeria le 12/04/2017

Le Souscripteur

L'Assureur

CAAT SIEGE:  
Téléphone : 213 (0) 23 56 93 24 à 33  
Fax : 213 (0) 21 63 43 71 et 213 (0) 21 63 44 09  
www.caat.dz



# CONSTAT AMIABLE D'ACCIDENT AUTOMOBILE

# معايينة ودية لحادث بسيارة

à signer obligatoirement par les deux conducteurs

توقيع هذه المعايينة إجباريا من طرف السائقين

Ne constitue pas une reconnaissance de responsabilité, mais un relevé

ولا تشكل إقرارا بالمسؤولية، بل كشفًا بالبيانات و الوقائع.

des identités et des faits. Servant à l'accélération du règlement.

قصد الإسراع بالتسوية

Date d'accident le ..... 20 ..... heure : .....

تاريخ الحادث في ..... الساعة 20 .....

Lieux précis .....

المكان بالضبط .....

Dégâts matériels autre qu'aux véhicules A et B

Oui  Non

Non  لا

Témoins : Nom et adresse s'il s'agit de passagers d'un véhicule

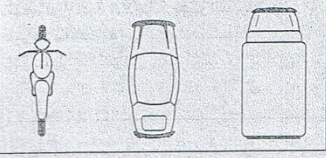
المشهود : الإسم و العنوان . وإذا تعلق الأمر بمسافرين في إحدى السيارات

Préciser duquel : A ou B .....

بين أيهما أ أو ب .....

**Véhicule A** **السيارة أ**

Véhicule : .....  
 Marque, Type : .....  
 N° d'immatriculation : .....  
 Venant de : .....  
 Allant de : .....  
 Assuré (voir attest. D'assurance) : .....  
 Nom : .....  
 Prénom : .....  
 Adresse : .....  
 Sté d'assurances : .....  
 N° police : .....  
 Attest valable du ..... au .....  
 Agence : .....  
 Conducteur (Voir permis de conduire) : .....  
 Nom : .....  
 Prénom : .....  
 Adresse : .....  
 Permis de conduire N° : .....  
 Délivré le : .....  
 Par la Wilaya de : .....  
 Catégorie A1 A B C D E F (entourer la catégorie) .....  
 Indiquer par une flèche → le point de choc initial



Dégâts apparents : .....

Observations : .....

**A**

Mettre une croix (x) dans chacune des cases utiles

1) Heurtait à l'arrière, en roulant dans le même sens et sur la même file  
 2) Roulait dans le même sens et sur une file différente  
 3) Roulait en sens inverse  
 4) Provenait de droite (dans un carrefour)  
 5) Venait de droite (dans un carrefour)  
 6) S'engageait sur une place à sens giratoire  
 7) Roulait sur une place à sens giratoire  
 8) En stationnement  
 9) Quittait un stationnement  
 10) Prenait un stationnement  
 11) Reculait  
 12) Doublait  
 13) Dépassement irrégulier  
 14) Changeait de file  
 15) Virait à droite  
 16) Virait à gauche  
 17) S'engageait dans un parking, un lieu privé, un chemin de terre  
 18) Sortait d'un parking un lieu privé, un chemin de terre  
 19) Empiétait sur la partie de la chaussée réservée à la circulation en sens inverse.  
 20) Roulait en sens interdit  
 21) Inobservation d'un signal de priorité  
 22) Faisait un demi-tour  
 23) Ouvrait une portière

11) إصطدام من الخلف و كان يسير في نفس الإجهاد و على نفس الصف  
 12) يسير في نفس الإجهاد و على صف مختلف  
 13) يسير في الجهة المعاكسة  
 14) قادم من طريق مختلفة  
 15) قادم من اليمين (داخل مفترق)  
 16) داخل في ساحة ذات إجهاد دائري  
 17) سائر في ساحة ذات إجهاد دائري  
 18) في حالة وقوف خارجا من الوقوف  
 19) على وشك الوقوف  
 20) يتأخر  
 21) يتجاوز  
 22) يتجاوز غير قانوني  
 23) يتغير خط السير  
 24) يتحرف إلى اليمين  
 25) يتحرف إلى اليسار  
 26) يدخل في موقف عمومي في محل خاصي. في طريق غير معبد  
 27) يخرج من موقف عمومي من محل خاصي. من طريق غير معبد  
 28) ينتهج جزء الطريق المخصص للإجهاد المعاكس في السير  
 29) يسير في إجهاد ممنوع  
 30) لم يحترم علامة الأسيقية  
 31) يقوم بنصف دورة  
 32) يفتح باب سيارته

Indiquer le nombre de cases Marquées d'une croix →

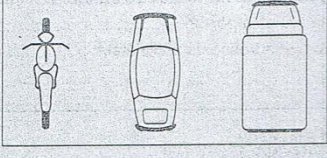
بتنوا عدد الخانات التي جعلت فيها علامة (X) →

Croquis de l'accident


**B**

**Véhicule B** **السيارة ب**

السيارة : .....  
 المصنف الطراز : .....  
 رقم التسجيل : .....  
 القادمة من : .....  
 المتجهة إلى : .....  
 المؤمن له (أنظر شهادة التأمين) : .....  
 اللقب : .....  
 الإيتم : .....  
 العنوان : .....  
 بشركة التأمين : .....  
 رقم وثيقة التأمين : .....  
 شهادة صالحه من : ..... إلى .....  
 الوكالة : .....  
 السائق (أنظر رخصة السياقة) : .....  
 اللقب : .....  
 الإيتم : .....  
 العنوان : .....  
 رقم رخصة السياقة : .....  
 المسلمة في : .....  
 من طرف ولاية : .....  
 من صنف أ ب ج د و هـ (أنظر للصفحة في دائرة) .....  
 يتنوا بواسطة سهم ← نقطة الإصطدام الأولية



الحسائر الواضحة : .....

ملاحظات : .....

**B**

Ne rien modifier au constat après séparation des exemplaires

Signature des conducteurs

لا تغتروا المعايينة بعد فصل النسخ





# ORDRE DE PAIEMENT

أمر بالدفق

EXERCICE : .....

N°

Succursale : ..... Bénéficiaire : .....

Agence : ..... Domiciliation : .....

Code : .....

Objet du paiement : .....

Pièces jointes : .....

## BUDGET

Centre	Comptes	Libellé	Montants
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....

Vu, bon à payer la somme de : .....

DA

Visa des sous-structures : Réception-service fait-Sinistres

Visa ordonnateur

## FINANCES

Payé par :	Partie prenante
Ecriture :	Pour acquit :
Signature	A ..... le .....
	Signature

## COMPTABILITE

Réf. : 312

Comptes		Montants	
à débiter	à créditer	débit	crédit
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....

Visa imputation comptable

Exemplaire : ..... destiné à : .....

Succursale : SUCCURSALE GHARDAIA  
Agence : (352) AGENCE ADRAR

Branche: Catastrophes Naturelles (CN)  
Code ministériel: 8.4 - Elements naturels autres que la tempête

**Assurance des Effets des CAT-NAT**  
**-Conditions Particulières-**  
POLICE N° 352/CN/2540/0/0

**Identification de l'assuré**

Assure (Nom et prénom) :  
Situation du risque : OULAD BRAHIM OULAD AHMED .ADRAR

Période d'assurance Du: 01/08/2013 Au: 31/07/2014  
(Il est reconduit d'année en année sauf dénonciation par l'une ou l'autre des parties au moins trois (03) mois avant l'échéance )

**Caractéristiques du risque :**

Nature du Bien : Biens Immobilier Superficie : 40 M<sup>2</sup>  
Type de construction : Habitation Individuelle Capitaux Assurés : 1.000.000,00 DA

**Garanties Accordées :**

- Tremblement de terre
- Inondation
- Tempête
- Mouvements de terrain

**Taux Appliqués :**

Taux 0,25  
Taux de majoration (\*) 0,00 %  
Limite de garantie : 80 % des capitaux assurés  
Franchise 2,00 % du montant du sinistre

La franchise ne saurait être < à 3.0000,00 DA

**Détail de la prime :**

Prime Nette	Coût de Police	Droits de Timbre	Taxes	Prime Totale (DA)
250,00	150,00	40,00	0.00	440,00

**DOCUMENTS ANNEXES**

Questionnaire N°: I/2931 fait partie intégrante de cette police  
Autres documents destinés à faire partie intégrante de cette police :

Signature de l'assuré:  
Précédé de la mention "Lu et approuvé" :

Fait à : Algeria  
Le : 12/04/2017

P/la compagnie :

(\*) (Majoration pour absence de permis de construction ou acte notarié de la construction)





## قائمة المراجع

### مراجع باللغة العربية

- 1- أسامة عزمي ، شيقري نوري موسى ، إدارة الخطر والتأمين ، دار الحامد لنشر والتوزيع ، عمان ، 2006
- 2- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه ، التأمين ورياضته، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2003
- 3- بوعلام طفياني، بوجمعة بن قارة، دراسة حول قوانين التأمين المغاربية، دون دارنشر، الجزائر، 1994
- 4- وزارة التربية والتكوين ، محاسبة تحليل الإستغلال والتكاليف ، المعهد التربوي الوطني الجزائر ، 1989
- 5- زغيمليكة، بوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011
- 6- مختار محمود الهانسي، مقدمة في الخطر والتأمين، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر
- 7- منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، دارالمعارف، الإسكندرية، 1999
- 8- مبارك لسوس ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2004
- 9- مبارك لسول ، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2012
- 10- محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، المملكة العربية السعودية، دارالمريخ الطبعة، 2009
- 11- مختار محمود الهانسي، مقدمة في الخطر والتأمين، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 1992
- 12- محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية المتقدمة، إثناء للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2010
- 13- ساعد صادق بحيري، إدارة توازن الأداء، دار النشر الإسكندرية، 2004
- 14- عبد الهادي السيد، محمد تقي الحكيم، عقد التأمين حقيقة مشروعة - دراسة مقارنة - منشورات الحلبي - الحقوقية، بيروت 2003، ص28
- 15- عيد احمد أبو بكر، إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009
- 16- عبد العزيز محمد النجار ، التمويل الإدارى منهج صنع القرارات ، مطبعة الإنتصار ، مصر 1993
- 17- راشد راشد ، التأمينات في القانون الجزائري، الطبعة 02، (الجزائر)

18- ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، طبعة أولى،

19- ناصر نور الدين عبد اللطيف، أساسيات المحاسبة المالية والمنشآت الخدمية التجارية والصناعية تحليل القوائم المالية والمحاسبية عن التزاماتها، الدار الجامعية، اسكندرية، 2006

20- ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير والتحليل المالي ، دار المحمدية ، الجزائر ، 2000

21- ناصر دادي عدون ونواصر فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الافاق، الجزائر 1991

22- ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين ايتراك، للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2002

### الرسائل والمذكرات

23- فائزة بن عمروش، واقع تسويق الخدمات في الشركات التامين دراسة حالة : الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، مذكرة لنيل درجة الماجستير ، علوم الاقتصادية ، فرع الإدارة التسويقية، 2008/2007

24- مدني بلغيث ، فعالية نظام المعلومات المحاسبي في تسيير واتخاذ القرارات ، رسالة

ماجستير غير منشورة ، معهد العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر ، 1998 ، 35

25- إبراهيم ضيف ، مساهمة لتفسير تغيرات خزينة مؤسسة الأشغال التكميلية بورقلة باستعمال

جداول التدفقات للفترة (1999-2000) ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة ورقلة ، 2002-

2003

26- بنخروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات حالة

المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات ( 2005-2008 ) ، مذكرة ماجستير تخصص مالية مؤسسة،

(غير منشورة)، جامعة بومرداس-الجزائر

27- نور الهدى لعميد، واقع سوق التأمين في ظل الإنفتاح الاقتصادي، مذكرة ماجستير تخصص علوم

التسيير، جامعة لمسيلا، 2010/2009

28- بوزار صفية، تشخيص وتقييم المؤسسة العمومية في ظل الخصخصة ، رسالة لنيل شهادة

الماجستير ، جامعة الجزائر معهد العلوم الإقتصادية ،دفعة 2001/2000

29- إلياس بن الساسي، تمويل احتياجات التمويل الداخلي للمؤسسة، رسالة ماجستير ، غير منشورة

جامعة ورقلة ، 2003 / 2002

- 30-kamelhamdi. **diagnostic et redressement d'entreprise**, impEs-Salam  
،Alger 2002
- 31-kamelhamdi. **diagnostic financier**, impEs-Salam, Alger, 2001
- 32-godet Michel, **perspective et planification stratégique.économica**, dunon  
paris, 1985
- 33-Pierre conson, **gestion financier de l'entreprise**, dunon, tome 1, paris 1989
- 34-Josette peyrard, **analyse financier, 6<sup>eme</sup> édition**, Carlo Descamps France  
1996
- 35-Dalloz, **lexique de gestion, 5<sup>eme</sup> édition**, LTV. Italie, 2000
- 36-jean pierre helfer, **management stratégique et organisatio** , imp. Carlo  
Descamps, France , 1977
- 37-Isabel et Paul Morin, **politique générale et stratégie de l'entreprise**, Carlo  
Descamps France, 1994
- 38-J.c-mathe, **diagnostique et dynamique de l'entreprise**  
،éditioncomtabeles, parais, 1991
- 39-Thbaut J. B. **le diagnostique de l'entrprise, guide pratique**, edsedefor,  
paris , 1989